



مقاربات في فلسفة النهضة الحسينية (دراسة تحليلية نقدية لمقاربة الشهادة السياسية)

أ.م.د. إبراهيم جاسم كاظم الموسوي

أستاذ مساعد، دكتوراه فلسفة إسلامية، تدريسي في جامعة وارث الأنبياء، كلية العلوم الإسلامية، العراق

البريد الإلكتروني: Ibrahim.ja@uowa.edu.iq

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة رؤية "الشهادة السياسية" التي قدّمها بعض علماء الإمامية المعاصرين في تفسير فلسفة الحركة الحسينية. تقوم هذه الرؤية على أن الهدف الأول والأساس لحركة الإمام الحسين وأهل بيته وأصحابه هو "المشروع الاستشهادي"، وأن الغاية من هذه الشهادة ذات أبعاد سياسية كبرى. يرى بعضهم أن الهدف يتمثل في فضح الدولة الأموية، وزعزعة أركانها، وتقويض سلطانها، وهو ما تحقق فعليًا بسقوطها لاحقًا. بينما يذهب آخرون إلى أن الهدف كان المطالبة بالإمامة الإلهية، وذلك من خلال التضحية، رابطين بين واقعة عاشوراء ويوم الغدير. وهناك من يرى أن الغاية هي إيقاظ وعي الأمة، وتحريك مسؤوليتها العملية تجاه الانحراف السياسي الكبير الذي بلغ ذروته في العهد يزيد، بعد حالة موت الإرادة التي أصابت الأمة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في المنهجية المعرفية لمقاربة الشهادة السياسية، ودراسة الأدلة والشواهد التي استندت إليها هذه الرؤية. وتشكل هذه الدراسة القسم الثاني من مشروع بحثي أوسع؛ إذ تناولنا في القسم الأول الجانب التاريخي لمقاربة الشهادة السياسية، وأجرينا مقارنة بينها وبين بقية التفسيرات الأخرى. وقد خلصنا هناك إلى أن مقاربة الشهادة في أصلها ترجع للسيد علي ابن طاووس، أما الشهادة ذات التوجه السياسي فهي ليس قديمة في الفكر الإمامي، بل ترجع بدايات الكتابة فيها إلى ما طرحه المستشرق الألماني "المسيو مارتين" في بدايات القرن العشرين، ثم انتشرت في كتب الإمامية.

أما النتيجة التي توصلنا إليها في هذا القسم الثاني، فهي أن هذه الرؤية غير صحيحة من منظور المنهج العقلي الكلامي، فضلًا عن مخالفتها للكثير من النصوص التاريخية، ومنها مجموعة خطب الإمام الحسين التي ألقاها بعد شهادة مسلم بن عقيل، وعند لقائه بجيش الحر بن يزيد الرياحي، وفي يوم العاشر من المحرم. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي المستند إلى المصادر الأولية للنهضة الحسينية، والتمثلة بكتابات القرن الثاني الهجري، إضافة إلى المنهج التحليلي والنقدي.

الكلمات المفتاحية: مقاربات، الأدلة، الشهادة السياسية، الإمام الحسين، الثورة الحسينية.



Approaches to the Philosophy of the Husseini Renaissance (A Critical Analytical Study of the Approach to Political Testimony)

Asst. Prof. Dr. Ibrahim Jassim Kazim Al-Mousawi

Assistant Professor, PhD in Islamic Philosophy, Lecturer at Warith Al-Anbiya University, College of Islamic Sciences, Iraq

Email: Ibrahim.ja@uowa.edu.iq

ABSTRACT

This study examines the concept of “Political Martyrdom” as presented by some contemporary Imami scholars in interpreting the philosophy behind Imam al-Husayn’s movement. This perspective is based on the idea that the primary and fundamental objective of Imam al-Husayn, his family, and his companions was a “martyrdom project,” and that the purpose of this sacrifice carried significant political dimensions. Some scholars argue that the goal was to expose the Umayyad state, destabilize its foundations, and undermine its authority—something that eventually materialized with its downfall. Others maintain that the objective was to assert the divine Imamate through sacrifice, linking the events of Karbala to the declaration at Ghadir. Another view suggests that the aim was to awaken the awareness of the Muslim community and prompt its practical responsibility in the face of major political deviation, which reached its peak during Yazid’s rule, after a period of paralyzed will within the Ummah. This paper aims to explore the epistemological methodology of the Political Martyrdom approach and examine the evidence and arguments supporting this view. It constitutes the second part of a broader research project. The first part addressed the historical dimension of the Political Martyrdom interpretation and compared it with other explanatory approaches. That study concluded that the notion of martyrdom, in its essence, originates from Sayyid Ibn Ṭāwūs; however, the politically oriented martyrdom concept is not ancient within Imami thought. Its roots trace back to early 20th-century writings of the German orientalist Monsieur Martine, after which it spread in Imami literature.

Keywords: Approaches, Evidence, Political Martyrdom, Imam al-Husayn, Husayni Revolution.



تمهيد البحث

تمثل شهادة الإمام الحسين عليه السلام لحظة مركزية في الوعي الشيعي، ليس بوصفها حادثة تاريخية مأساوية فحسب، بل باعتبارها واقعة دينية وفكرية وثقافية كبرى، امتد أثرها عبر القرون، وتحولت إلى مصدر دائم للتأمل والتفسير والجدل. وقد اكتسبت هذه الواقعة خصوصيتها من شدة حضورها في وجدان المؤمنين، وعقلهم الديني، وممارساتهم الشعائرية، حتى غدت جزءاً لا ينفصل عن الهوية المذهبية والوجدانية، أكثر من كونها مجرد ذكرى تاريخية.

إلا أن هذا الحضور القوي والراسخ لم يقابله وضوحٌ تفسيري موحّد، بل واجهت واقعة كربلاء تنوعاً كبيراً في التفسيرات، وتعدّداً في القراءات الفكرية والدينية، بلغ أحياناً حدّ التناقض. ومن أبرز هذه المقاربات التي ظهرت في الفكر الإمامي المعاصر "مقاربة الشهادة السياسية"، وهي الرؤية التي ترى أن الإمام الحسين خرج ليقدم نفسه وأهل بيته قرايين شهادة مقصودة، بهدف إحداث هزة سياسية تُسقط شرعية الحكم الأموي وتفضح انحراجه، حتى وإن كان على علم بعدم إمكانية تغييره المباشر.

تسعى هذه المقاربة إلى استحضار الشهادة الحسينية بصورة فاعلة ودائمة، بعيداً عن حصرها في البعد التاريخي أو الغيبي، مع إعادة تفسير النهضة الحسينية على أساس بُعد سياسي رمزي يجعل من الشهادة أداة قوة لا مجرد وسيلة لتحقيق انتصار ظاهري. فالشهادة، وفق هذه الرؤية، تكليف ديني ينبغي أن نوطن أنفسنا عليه باستمرار، وأداة لإحياء روح المسؤولية في الأمة. وقد لاقت هذه القراءة رواجاً في بعض الأوساط الفكرية باعتبارها بديلاً ثالثاً بين المقاربة الغيبية والتفسير الانقلابي المباشر، كما وجدت قبولاً واسعاً لدى الأوساط الإيمانية لارتباطها الوثيق بفكرة عاشوراء.

إلا أن القراءة التحليلية والتاريخية والنقدية لهذه المقاربة تثير العديد من الأسئلة، مثل: مدى ارتباطها التاريخي بالفكر الإمامي، وهل هي نتاج مباشر لقراءة أهل البيت عليهم السلام، أم أنها متأثرة بمدارس فكرية ومذهبية أخرى؟ ما مدى تماسكها الداخلي وانسجامها مع المعطيات التاريخية لواقعة كربلاء والنصوص الحديثة؟ ما تبعاتها الثقافية على الواقع الاجتماعي الديني؟ وما أثرها المحتمل في تغذية النزعات المتطرفة أو الحركات المسلحة؟ كما تثير هذه المقاربة قضايا شديدة الحساسية، مثل حدود التغيير السلمي، وشرعية الثورات المسلحة، والتكليف بالشهادة بدلاً من الجهاد، وكرامة الإنسان، وحرمة الدماء.

من هنا تتبع أهمية هذا البحث، إذ لا يقتصر هدفه على عرض مقارنة من المقاربات، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة نقدية لفحص منهجية هذه الرؤية، واستعراض بعض أدلتها وتحليلها، وبيان بعض لوازمها، وتقييم قدرتها على تقديم تفسير متماسك ومقتنع للنهضة الحسينية. أما دراسة أبعادها الاجتماعية وتحليل خطورتها وتأثيراتها الدينية والسياسية، فهو أمر يخرج عن نطاق هذا البحث ويحتاج إلى دراسات مستقلة أوسع.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المنهجية التي اعتمدتها هذه المقاربة، ثم دراسة أدلتها وشواهداها، من خلال تتبع إثباتها التاريخي في مصادر واقعة كربلاء، وبيان درجة اعتبار تلك المصادر، وتحديد قيمتها الدلالية في إثبات فكرة الشهادة. وقد اقتصر البحث هنا على بعض الأدلة مراعاة للاختصار، إذ إن استقصاء جميع الأدلة ونقدها يتطلب أكثر من دراسة، وهو ما نخطط لاستكمالها في دراسة ثالثة بإذن الله تعالى.

منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي للأسس المعرفية، مقروناً بالقراءة التاريخية لمقاربة الشهادة السياسية، وذلك عبر تتبع تفسيراتها في كلمات علماء الإمامية. أما الجانب النقدي، فيتركز على المنهج العقلي، والاستناد إلى النصوص التاريخية الواردة في المصادر الأولية، لما لها من قيمة أعلى من حيث الموثوقية التاريخية مقارنة بمصادر الدرجة الثانية أو غيرها.

توضيح

تُعَدُّ هذه الدراسة البحث الرابع بلحاظ تفسير النهضة الحسينية، و هي القسم الثاني من دراسة فكرة الشهادة السياسية.



في الدراسة الثالثة السابقة (القسم الأول). ⁽¹⁾ درسنا الجانب التاريخي المقارن لفكرة الشهادة السياسية بلحاظ التفسيرات السابقة عليها، مع شي قليل من النقد، أما في هذه الدراسة نقف على تنوع الأهداف السياسية في هذه المقاربة، والمنهج المعرفي المتبع فيها، إضافة لنقد بعض ادلتها. أما الدراستين السابقتين، الأولى والثانية، قد بحثنا فيهما جملة من الموضوعات التمهيدية، سواء من كلامية أو حديثية. تتعلق بشكل عام في موضوع شهادة الإمام الحسين (ع). في الدراسة الأولى، تناولنا اختلاف الرؤى والمقاربات الفلسفية في تفسير الحركة الحسينية، كما بحثنا في بعض المباني الكلامية المؤثرة في هذا الفهم، مثل مسألة عصمة الإمام، وعلم الغيب. ⁽²⁾ وفي الدراسة الثانية، بحثنا "المقاربة السياسية التغييرية" التي تفسر نهضة الإمام الحسين (عليه السلام) بوصفها مشروعاً لإصلاح نظام الحكم. كما درسنا فيها بعض النصوص التاريخية المشهورة، مثل وصية الإمام الحسين لأخيه محمد بن الحنفية: «إني لم أخرج أشيراً ولا بطراً...» وبعض المرويات الأخرى. كما قدّمنا دراسة تاريخية توصيفية لروايات إخبار الملائكة للنبي (ص) عن مقتل الإمام الحسين (عليه السلام). ⁽³⁾ ومن هنا، فإن مراجعة الدراسات الثلاث تُعدّ مهمة؛ لفهم العديد من المقدمات، والإجابة عن بعض التساؤلات. لا نحب إعادتها لأننا قد بيناها، كما ان بيانها يأخذ مقدراً من الدراسة التي ينبغي ان تكون صفحاتها محدودة.

واقعة كربلاء والمصادر الأولية

من أساسيات البحث العلمي التمييز بين المصادر التي يستقي منها الباحث مادته العلمية؛ إذ ليس كل ما يُنقل يصلح للاستعانة به، ولا كل كتاب يورد رواية يعد كتاباً معتبراً في مروياته. وهناك فرق بين الناقل الأول والناقل المتأخر، وبين من نقل الحادثة مباشرة وبين من نقلها بعد قرون، وكذلك بين من أسند مروياته إلى مصادر معروفة، ومن أرسلها إرسالاً بلا إسناد يُعرف أصله. وهذه الفوارق تعدّ من أركان البحث العلمي في الدراسات المعاصرة.

إنّ واقعة كربلاء حدث تاريخي ديني؛ فهي من حيث البعد التاريخي واقعة تنتمي إلى فترة سياسية ودينية واجتماعية محددة، وقعت سنة (61هـ)، ونقل أحداثها المؤرخون. وهي من حيث البعد الديني مرتبطة بشخصية الإمام الحسين عليه السلام، وهي شخصية دينية عظيمة وردت بشأنها مرويات كثيرة. ومن هنا، لا يمكن قراءة هذه الواقعة من زاوية واحدة، أو إقصاء منهج لحساب آخر؛ بل ينبغي أن تُقرأ بالجمع بين المنهجين التاريخي والحديثي. كما أن شخصية الإمام الحسين عليه السلام مرتبطة في الرؤية الإمامية، بمنظومة دينية كلامية، مما يضيف بُعداً ثالثاً في دراسة واقعة كربلاء، وهو ما سيأتي الحديث عنه عند تناول المنهجية المعرفية لمقاربة الشهادة السياسية.

أشرنا في الدراسات السابقة إلى بعض النقاط المتصلة بالمنهجية المعرفية في دراسة القضية الحسينية ومصادرها، و هنا سنكمل البحث في بعض الجوانب الأخرى المتعلقة بالمنهج التاريخي، بينما سنؤجل المنهج الحديثي إلى دراسة لاحقة. ونكتفي هنا بالإشارة الإجمالية له.

من المهم أن نعرف أن لواقعة كربلاء، من حيث الجانب التاريخي، مصادر أولية معتبرة وفق المعايير المعرفية، وأخرى ثانوية وثالثية. وهذا التعدد يعكس طبيعة الكتابات الأولى الناقلة للواقعة والفترات الزمنية التي تفصل بينها. فالمصادر الأولية هي التي نقلت أحداث كربلاء مباشرة عن الشهود أو المعاصرين، بطريق الرواية والحكاية. ووفق ما يراه المحققون، فإن هناك مصدرين أصليين هما: كتاب مقتل الحسين لأبي مخنف (ت 158هـ). كتاب هشام بن محمد الكلبي (ت 206هـ) تلميذ أبي مخنف. وكلاهما من مؤرخي الشيعة، وهو ما يمنح

¹ : الموسوي، إبراهيم جاسم، بحث (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (دراسة تاريخية نقدية لمقاربة الشهادة السياسية) مجلة العلوم التربوية والإنسانية، الامارات، العدد 46، يوليو، 2025.

² : الموسوي، إبراهيم جاسم، بحث (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (دراسة في بعض الأصول والمباني الفكرية العامة لها) مجلة مراس المحكمة، جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق، المجلد الرابع، العدد السادس، 2024.

³ : الموسوي، إبراهيم جاسم، بحث (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية. (مقاربة التغيير السياسي للسلطة وتأسيس الحكم الصالح) عرض ونقد. نشرت في (مجلة العلوم التربوية والإنسانية) الامارات، العدد (40) أكتوبر - 2024.



مروياتهما - وفق الرؤية الإمامية - قدرًا أكبر من الثقة والاطمئنان. كما لا يخفى أن هناك مؤرخين آخرين معاصرين لفترة القرن الثاني لم تصلنا كتبهم.⁽⁴⁾

يقول محمد هادي اليوسفي الغروي (المعاصر): "ولا يخفى على من يراجع تاريخ صدر الإسلام أنه يجد المؤرخين بأسرهم عيالاً على هذين العالمين المتقدمين، ولا سيما أبا مخنف، ولقد كان هذا بسبب قرب زمنه، فكان ينقل القضايا والحوادث بجميع حذاقيرها، ويوردها على وجهها."⁽⁵⁾

ويقول محمد الري شهري (1946-2022م): "إن تاريخ عاشوراء - كما سبقت الإشارة وكما تدل عليه نصوص موسوعة الإمام الحسين عليه السلام وهذا الكتاب - يتمتع بالمصادر المعتمدة والقابلة للاعتماد أكثر من أي موضوع آخر، ولا حاجة أساساً إلى روايات المصادر غير القابلة للاعتماد."⁽⁶⁾

أما المصادر الثانوية، فهي التي ظهرت بعد المصادر الأولية ونقلت عنها. وفي الاصطلاح، تُعدّ المصادر التي تنتقل عن المصادر الثانوية مصادر من الدرجة الثالثة. والفارق بين المصدر الأول والثاني أن الثاني تابع في مروياته للأول، وقد يكتفي بتجميع الروايات وإعادة كتابتها، أو يضيف إليها تحليلاً ومقارنات. وفي كلا الحالتين يبقى مصدراً ثانوياً، لأن بإمكان الباحث الرجوع مباشرة إلى المصدر الأولي.

أما المصدران الأساسيان لواقعة كربلاء، وإن كانا مفقودين اليوم بنسختيهما الأصلية، فإن ما يخفف من أثر هذا الفقد هو بقاء المصادر التي نقلت عنهما مباشرة، وهي كتب تاريخية من القرنين الثالث والرابع والخامس الهجري، مثل: تاريخ الطبري لمحمد بن جرير الطبري (244-310هـ). أنساب الأشراف لأحمد بن يحيى البلاذري (ت 279هـ). الإرشاد للشيخ المفيد (336-413هـ). وغيرها من كتب تاريخية أخرى.

ولولا هذه الكتب لضاعفت كثير من تفاصيل الواقعة وخطب الإمام الحسين فيها.⁽⁷⁾ ولهذا تعدّ هذه المصادر، التي نقلت مرويات المصدرين الأولين مباشرة، مصادر أولية، لا ثانوية، نظراً لفقدان النسخ الأصلية، ولأنها تمثل الناقل الرسمي لما ورد فيها.

ويعزز الاطمئنان إلى هذه الكتب وحدة المرويات فيها؛ إذ نجد الخطب والرسائل ذاتها متطابقة في نصوص عدة منها، وهو ما يعكس صحة النقل ووحدة المصدر.

إشكاليات المصادر المنفردة والمتأخرة في دراسة واقعة كربلاء

ما يعقد المشهد في فهم حادثة كربلاء وتحديد أهدافها الأولية، ويُسهّم في تعدّد الاختلافات حول فلسفتها، هو وجود مجموعة من الكتب التاريخية التي تحتم على الباحث ضرورة وضع منهجية معرفية واضحة للتعامل معها.

أولاً: المرويات التاريخية المنفردة ويقصد بها الروايات التي وردت في كتاب واحد ولم ترد في المصادر الأولية الأخرى أو في بقية الكتب التاريخية المتزامنة معها. وهذا يثير تساؤلات منهجية، إذ كيف يغيب نص ما عن جميع المصادر التاريخية الأخرى التي نقلت الواقعة؟ ومن أبرز الأمثلة على ذلك كتاب الفتوح لأحمد بن أعثم الكوفي (ت 320هـ)، وهو أكثر الكتب التي وردت فيه مرويات انفرد بها، وقد أصبح عند كثير من الباحثين المعاصرين مصدراً أساسياً يستندون إليه في نقل أحداث كربلاء. وكذلك الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الزهري (ت 230هـ)، الذي وردت فيه روايات قليلة جداً انفرد بها عن غيره في قضية كربلاء. وهناك غيرهما من الكتب التي تنتمي إلى هذا الصنف.

ثانياً: المصادر التاريخية المتأخرة ويقصد بها الكتب التي ألّفت بعد قرون من وقوع الحادثة، مثل القرن السابع الهجري، ومن أهمها: اللهوف على قتلى الطفوف للسيد علي بن موسى ابن طاووس (589-664هـ)، ومثير الأحرار للسيد ابن نيم الحلي (567-680هـ). وقد تضمّن هذان الكتابان مرويات لا يجدها الباحث في كتب

⁴: ينظر: العاملي، محمد حسن ترحيني، النهضة الحسينية، مصادر واخبار، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط 1 الأولى، 2002م، ص 15-58 قد نقل الكاتب أسماء كثيرة من كتب المقاتل لم تصل إلينا.

⁵: أبو مخنف، لوط بن يحيى، وقعة الطف، مقدمة المصحح (محمد هادي اليوسفي الغروي) مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، 1417 هـ.ق. ص 8. المقدمة، ينظر: العاملي/ محمد حسن الترحيني، النهضة الحسينية، مصادر واخبار، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط 1 الأولى، 2002م، ص 40.

⁶: ينظر: محمد ري شهري، الصحيح من مقتل الإمام الحسين، دار الحديث، قم، إيران، 1390 ش ص 45.

⁷: ينظر: محمد ري شهري، الصحيح من مقتل الإمام الحسين، ص 24، العاملي محمد حسن ترحيني، النهضة الحسينية، مصادر واخبار، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط 1 الأولى، 2002م، ص 17، 25، 32، 39-40، 53-54.



التاريخ من القرون السابقة، وبعضها منقول عن الفتوح لابن أعمى الكوفي. لقد أسهمت هذه المرويات المنفردة والمتأخرة في تغيير طريقة التفكير في فهم واقعة كربلاء بشكل ملحوظ، وأصبحت الحاضرة والوجه الأبرز في الذاكرة الحسينية لدى غالبية الخطباء والكتاب والباحثين. وقد غيّرت فلسفة النهضة الحسينية من القراءة التي تبناها المتقدمون من علماء الإمامية⁽⁸⁾ مثل الشيخ المفيد (336-413هـ)، والسيد الشريف المرتضى (355-436هـ)، والشيخ الطوسي (385-460هـ)، حتى نسيت آراؤهم مع مرور الزمن.⁽⁹⁾ وأدت هذه المرويات إلى ترسيخ فهم جديد للقضية الحسينية، وهو ما تمثل باعتبارها مشروع خروج من أجل الموت والتضحية، وتفرّعت عنها أفكار جزئية أخرى بيّناها بالتفصيل في دراسة سابقة⁽¹⁰⁾ وسيأتي توضيحها في هذه الدراسة.

ثالثاً: كتب المصائب والمقاتل في القرون الأخيرة كثرة كتب المقاتل والمصائب التي ألفت في القرون المتأخرة شكّلت حلقة مؤثرة يعتمد عليها الكثيرون في فهم النهضة الحسينية، حتى تحوّل بعضها إلى مصادر رئيسية يُرجع إليها في المرويات، دون التفريق بينها وبين المصادر التاريخية المتقدمة. ومن أبرز هذه الكتب: روضة الشهداء لكمال الدين الحسين بن علي الواعظ الكاشفي (ت 910هـ)، والمنتخب في جمع المراثي والخطب لفخر الدين الطريحي (ت 1085هـ)، وإكسير العبادات في أسرار الشهادات، المعروف بـ أسرار الشهادة، للفاضل الدربندي (ت 1285هـ)، وغيرها الكثير. وبحكم انتشار مرويات هذه الكتب، ونقلها المستمر على المنابر من قبل الخطباء، أصبحت عند الكثيرين مصدرًا أساسيًا لفهم أحداث كربلاء في زمننا المعاصر، على الرغم من أن قسماً كبيراً من رواياتها لا يستند إلى شاهد أو مصدر معتبر في الكتب التاريخية الأولية أو في المجاميع الحديثية الموثوقة.⁽¹¹⁾ نقطة التعقيد والاشكالية، هي كيفية التعامل مع هذه المرويات الواردة في مختلف المصادر، ودرجة اعتبارها أو حجيتها في النقل. فهل جميع هذه المرويات معتبرة وكاشفة عن نصوص كربلاء، من غير تمييز بين المتقدم والمتأخر والمعاصر، حتى ولو كانت قصصاً أو مراسيل، ما دامت منقولة في كتب علماء ثقات أجلاء⁽¹²⁾؟ هذه هي المنهجية الرائجة والمتداولة عند كثيرين، حيث لا فرق عندهم بين كتاب وآخر، وكل نص متداول يُستند إليه في السرد التاريخي والتحليل وفهم واقعة كربلاء.

أم أن الاعتبار المنهجي يقتضي الاقتصاد على المصادر الأولية التي نقلت الواقعة مباشرة، والتوقف عندها باعتبارها المصدر الأساس، وجعل ما سواها موضع تساؤل أو تصنيفها كمصادر ثانوية تحتاج إلى دراسة نقدية ومقارنة بالمصادر الأولية، مع تأخير مرتبتها القيمية عنها؟ أم أن الاعتبار للمصادر الأولية يكون مشروطاً أيضاً بموافقتها للتصورات الدينية والمذهبية، فكل ما يخالف هذه التصورات يُرفض بدعوى أنه مدسوس من قبل السلطة أو منقول عن شخص ذي نفس أموي أو عباسي⁽¹³⁾؟ أو أن جميع المصادر التاريخية التي دونت المرويات حتى القرن التاسع الهجري معتبرة، وما بعده لا يُعتمد به إلا إذا أسند رواياتها إلى المصادر الأولية؟ كل هذه الاحتمالات تمثل أوقالاً في منهجية التعامل مع المرويات.⁽¹⁴⁾

القول باعتبار جميع مرويات الكتب المتأخرة والمعاصرة، حتى لو لم تذكر لها أسانيد معتبرة، أو لم يكن لمروياتها أصل معروف في المصادر الأولية، وإن تجميع القرائن يتم من جميعها، يستلزم أحد أمرين: إما وجود مصادر تاريخية أولية غير المصادر المعروفة، وصلت إلى أيدي المتأخرين والمعاصرين، وهذا يقتضي ذكر هذه

⁸ : ينظر: المفيد، محمد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج2، ص31، 32، 34، الشريف المرتضى، علي بن الحسين، تنزيه الأنبياء، ص228. الطوسي، محمد بن الحسن، تلخيص الشافي، ج4، ص181-188.

⁹ : ينظر: نجف آبادي، نعمت الله صالح، الشهيد الخالد، ترجمة سعد رستم، الانتشار العربي، بيروت، 2013م، ص46.

¹⁰ : الموسوي، إبراهيم جاسم، بحث (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية) دراسة تاريخية نقدية لمقاربة الشهادة السياسية) مجلة العلوم التربوية والإنسانية، الإمارات، العدد 46، يوليو، 2025.

¹¹ : ينظر: محمدي شهري، الصحيح من مقتل الامام الحسين، دار الحديث، قم، إيران، 1390ش ص30-31، 46-48. الحكيم، محمد سعيد، من وحي الطف، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية، النجف، العراق، 2006م، ص87-88، ينظر: السند، محمد، الشعائر الدينية، تحقيق: جعفر الحكيم، دار الغدير، ط الأولى، 2003م، ص66، 67.

¹² : ينظر: البدر، سامي، بجوئ في النهضة الحسينية، اعداد حسين البدر، مركز فجر عاشوراء الثقافي، النجف، العراق، ط الأولى، 2017م، ص38، 45، العاملي، محمد حسن الترخيني، النهضة الحسينية، مصادر واخبار، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2002م، ص30.

¹⁴ : ينظر: محمدي شهري، الصحيح من مقتل الامام الحسين، ص24، 45.



المقاتل وبيان درجة اعتبارها، مع أن الفرض أنها كتب مفقودة. وإما التسليم بأن جميع المرويات سليمة من الدس والتلاعب والكذب والوضع، وهذا ما يخالف الواقع وفق دراسات المحققين، إذ ما أكثر الموضوعات التي أضيفت وألصقت من نصوص وأحداث، وما أكثر ما نُسب من أقوال وكلمات صاغها الخيال والشعر والعاطفة، أو كُتبت بداعي إثارة المصيبة من أجل البكاء، وتحت عناوين لسان الحال.⁽¹⁵⁾

أما التبرير القائل: "عدم العلم يختلف عن العلم بالعدم"، أو احتمال أن تكون لديهم مصادر لم يذكروها، فهي احتمالات وإن كانت قد تكون صادقة، لأن العقل لا يمانع من وجود هذا الشيء، وما أكثر الكتب التي فقدت وضاعت، لكن تبقى هذه الاحتمالات هي احتمالات، ولا ترفع قيمة المرويات إلى درجة الاعتبار التاريخي. هذه الاحتمالية تقتضي التوقف في قبال تلك النصوص، ولكن لا تجعل تلك المصادر في مصاف المصادر الأولية⁽¹⁶⁾ وهنا لا بد من التمييز بين تكذيب الرواية وعدم اعتبارها، فالكلام في الاعتبار لا في التكذيب، وليس المراد من الاعتبار هو حكايتها للعبارة، وإنما أن تكون مصدراً معرفياً يترتب عليه رؤية دينية تتعلق بحاضر الحياة ومستقبلها وفلسفة تاريخها، فمعنى عدم اعتبار الرواية يعني عدم الاستناد إليها في البحث وتأسيس الرؤية المعرفية.

كما أن لازم هذه المنهجية أن مرويات المذاهب الأخرى لا يمكن تكذيبها ولو كانت مراسلات، فضلاً عن تكون روايات مسندة، وينتهي هذا الشيء إلى أن كل قوم صادقون في مروياتهم.

إضافة عنصر الوثوق في اعتبار المروية، والقول بأن الجميع معتبر إذا حصل لنا الوثوق به، سواء كان مسنداً أو مرسلًا، ما دام يرتبط بالقضية المقدسة ويحرك الجانب الشعوري والوجداني، بحجة أن بعض الأحداث ظلت غير منقولة طوال أربعة عشر قرناً. كما هو رأي السيد محمد سعيد الحكيم⁽¹⁷⁾ لا يحل الإشكالية؛ بل يفتح الباب أمام ضياع المعايير العلمية في دراسة الواقعة، ويؤدي إلى التساهل مع الموضوعات بدعوى أنها مؤثرة في إثارة العاطفة والبكاء، ثم مع مرور الزمن تتكاثر النصوص والقصص حول كربلاء بلا ضابط، تحت عنوان أنها مراسيل أو منقولات شفوية.

إشكالية هذا المنهج أنه يلغي نظرياً و عملياً قيمة المصادر الأولية والكتب التاريخية السابقة التي نقلت أحداث الواقعة، إذ ليست لها مرجعية موضوعية في تقييم المرويات، مع أنها كتب ما زالت موجودة. وكيف يصح منهجياً مساواة ما دون في القرن الثاني الهجري، عن طريق شاهد أو شاهدين، بما يكتبه مؤلف بعد سبعة قرون أو أربعة عشر قرناً دون إسناد أو رجوع إلى مصدر أولي.

معايير الوثوق الشخصي ليس معيار موضوعي، لأن معايير الوثوق نسبية تختلف من شخص لآخر، وتختلف بين العالم المحقق والإنسان البسيط، كما أن الوثوق عند كثيرين يتأثر بالغرف الاجتماعي والعادات والموروث المنبري، أكثر مما يتأثر بالدراسات التحقيقية والمنهجية. بل إن معتقدات الباحث وثقافته العامة تتحكم في وثوقه، فمن يعتقد بالغلو يثق بكثير من المرويات الخرافية، ومن لا يعتقد بالغلو ينكر كثيراً من الكرامات بحجة عدم الوثوق بها، وبذلك لا يكون الوثوق معياراً موضوعياً صالحاً للاحتجاج العلمي.

والخلاصة أن هذه المنهجية تخدم المنبر الحسيني والخطاب العاطفي، إذ توفر له مادة غزيرة من القصص والحكايات المرسلة وغير المدونة، دون فرق بين كتاب معاصر أو متقدم، وتختصر عناء البحث والتحقيق، إلا أنها لا تنسجم مع متطلبات التحقيق التاريخي والمنهجية العلمية.

منهجية توسعة دائرة المصادر المعتبرة

المنهجية التي قال بها محمد الريشهري، في تقييم المصادر والكتب التاريخية، توسيع دائرة المصادر المعتبرة لتشمل المؤلفات من القرن الأول حتى السابع، وأحياناً حتى التاسع الهجري، واعتبارها جميعاً مصادر أولية أو ثانية موثوقة، مع استبعاد ما بعد القرن العاشر إلا إذا وافق المصادر الأولى.⁽¹⁸⁾

¹⁵: ينظر: محمد ري شهري، الصحيح من مقتل الامام الحسين، ص 46- 56 قد نقل صاحب الصحيح الكثير من القصص والمرويات التي لا سند ولا اصل لها وبعضها مرويات كاذبة. كما ينظر من ص 30- 43 ، قد ذكر الكثير من الكتب المتأخرة وبيّن سبب ضعفها التاريخي والمنهجي.

¹⁶: ينظر: محمد ري شهري، الصحيح من مقتل الامام الحسين، ص 46.

¹⁷: الحكيم، محمد سعيد، من وحي الطف، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية، النجف، العراق، 2006م، ص 87-88.

¹⁸: ينظر: محمد ري شهري، الصحيح من مقتل الامام الحسين، ص 23، 24، 31، 45.



قال الربشهرى: " فقد كان منهجنا في تأليف الموسوعة، هو الاعتماد على أقدم المصادر، ابتداءً من القرن الاول وحتى السابع أو حتى القرن التاسع الهجري احياناً وعلى هذا الاساس فاننا لم نعتد على الروايات التي جاءت في المصادر اللاحقة ولا تمتد جذورها في المصادر القديمة والاولية..."⁽¹⁹⁾ هذه المنهجية حسب ظاهرها تهدف من هذا التوسع إدراج كتب متأخرة مثل الملهوف لابن طاووس، وكتاب مثير الاحزان لابن نما الحلي، وكذلك كثير من كتب المناقب بشكل عام، لان اغلبها كتب متأخرة ومروياتها ليست مسندة ولا موجودة في الكتب التاريخية، وهذا ما يضعها في إشكالية منهجية. وكما بينا ان كتاب الملهوف في قتلى الطفوف انفرد بمرويات لم ترد في المصادر السابقة ونقلها مرسله، وقد أثرت هذه المرويات بوضوح في الفكر الحسيني المتأخر والمعاصر.

الإشكال المنهجي في هذا التوسع يرجع الى نقطتين: الأولى: غياب الدليل العلمي الذي يبرر هذا التحديد الزمني، وهو القرن التاسع. الثاني: عدم وضوح المعيار الذي يفرق بين كتب القرن التاسع وما بعده، مع أن الإرسال في القرن السابع لا يختلف من حيث القيمة التاريخية عن الإرسال في القرن الحادي عشر. فلماذا بعضها يقبل وبعضها لا يقبل؟! فكلهما يفتقر إلى السند في المصادر الأولى. وعليه، فإن هذا التحديد الزمني يبدو أقرب إلى الاعتبار الانتقائي، وليس الموضوعي المنهجي.

المنهج الذي نرتضيه أن تجميع القرائن من المصادر التاريخية، لا بد ان يعتمد على الرجوع إلى المصادر الأولية التي سبق شرحها، إذ مع الإقرار بأنها هي التي نقلت أحداث الواقعة، وأن بقية المؤرخين - في الأعم الأغلب - اعتمدوا على مروياتها، سواء كانوا من علماء الجمهور أو من علماء الإمامية. هذا يمنحها وحدها الاعتبار بالأصالة. اما القول بتجميع القرائن من القصصات ولو من مراسلات فهو لا ينتهي الى منهجية واضحة، وانما منهجية انتقائية تنتقي بعض القصصات من الروايات المرسله التي تتوافق مع أفق الباحث ورغباته، خصوصاً عندما تكون المرويات المرسله متعارضة... الاطمئنان الذي يتولد من نصوص غير معتبرة لا اطمئنان فيه.⁽²⁰⁾ أما بقية المصادر المتأخرة والمعاصرة، فإن إرسال مروياتها وعدم إرجاعها إلى المصادر الأولية يضعها موضع النقد؛ إذ كيف يمكن نقل مرويات تاريخية تفصلها عن الواقعة قرون طويلة دون أن تُسند إلى مصادر لها الأولى؟ وكيف لم ترد هذه المرويات في كتب المؤرخين المتقدمين؟ إن التساؤل عن كيفية وصول تلك المرويات هو سؤال معرفي ومنهجي مشروع، ما يعني أن الشك المنهجي فيها قائم. فاعتبارها مشروع بوجود مروياتها في المصادر الأولية، إضافة للمنهج النقدي المقارن لها مع النصوص المشتركة بين المؤرخين. فالمنفردات عند المتقدمين مشكوكات خصوصاً إذا لم يكن لها ذكر في الكتب التاريخية المعتبرة والمعروفة، أو كانت مخالفة ومعارضة لما هو منقول ومشترك المصادر عند الأكثرية منهم، وأما المرويات المتأخرة فهي أكثر مشكوكية إذا لم يعرف لها أصل في الكتب السابقة. كما أن ليس دائرة الكتب المعتبرة واسعة؛ وإنما محدودة بالمصادر الأولية؛ إذ لا معنى لاعتبار كل كتاب ولو كان متأخراً وكانت مروياته مرسله ومجهولة المصادر.

الشهادة السياسية

الشهادة السياسية مصطلح مركب من كلمتين: الشهادة والسياسية. ومعناه بتشكّل من خلال الإضافة، أي أنه ليس ذا معنى مستقل عن أجزائه، بل هو معنى تركيبى ناتج عن معنيتين مفردتين. والمقصود به أن الشهادة يترتب عليها هدف سياسي.

فالشهادة هي الموت في سبيل الله، وغايته الأساسية بالنسبة للفاعل ليست معنوية بحتة، ولا مادية أو عسكرية، وإنما هدف سياسي بالدرجة الأولى. وقولنا بالدرجة الأولى أو بالذات إنما هو احتراز عن الأهداف الثانوية؛ إذ قد يترتب على الشهادة آثار ونتائج كثيرة، منها الثواب الأخروي عند الله، والسعادة الأبدية، والمقام الاجتماعي المرموق في نظر المجتمع، غير أن هذه الأهداف ثانوية وليست مقصودة أصالةً من الفاعل. إذ، فالشهادة السياسية تعني أن الهدف الأول منها أمر يتعلّق بالحياة السياسية. أما التعبير بـ "السياسية"، كما نبّهنا في الدراسة السابقة، فهو قيد احترازي يهدف إلى تمييز هذا النمط من الشهادة عن تفسيرات أخرى.

¹⁹. ينظر: محمد ري شهري، الصحيح من مقتل الامام الحسين، ص 45-46.

²⁰. ينظر: السند، محمد، الشعائر الدينية، ص 66-67. بياننا هنا في هذه الاسطر، رد واشكال على رؤية الشيخ السند.



منها: الشهادة التكليفية: وهي التي تعني وجود تكليف ديني سماوي خاص بالإمام الحسين، عيّن له الشهادة كوظيفة محددة من الله تعالى. (21) و الشهادة الأخلاقية: أي الشهادة ذات الأهداف الأخلاقية والقيمية والوجدانية، وليست سياسية. (22) و الشهادة العرفانية: وهي التي يكون غرضها الوصول إلى المراتب العليا في الجنان والفوز بالسعادة الأبدية. (23) و الشهادة الأسطورية: أشار إليها محمد الري شهري في كتابه، دون أن ينسبها لقائل معيّن، وهي التي تنتظر إلى شهادة الإمام الحسين على أنها واقعة تتجاوز حدود الزمان والمكان، ولها بعد أسطوري غامض، وليست سياسية ولا غيرها من المعاني المحدودة. (24)

الشهادة السياسية هي رأي طيف واسع من علماء الدين الشيعة في عصرنا المعاصر، وإن اختلفت تعابيره في تحديد الغاية من هذه "السياسية"، إلا أن المشترك بينهم هو أن الإمام الحسين خرج بنفسه وأهله وأطفاله قاصداً الشهادة والتضحية. فقدّم نفسه وأبناءه وأصحابه، بل وعائلته، للسبي وهناك الستّر، وضخى بأطفاله كباراً وصغاراً، في سبيل المخطط الذي رسمه لبلوغ أهدافه السياسية، وأبرزها إسقاط الحكم الأموي. والحق أن الوجه الغالب في كتابات الجيل المعاصر عن نهضة الإمام الحسين يميل إلى هذا التصوير. ومن أراد التفصيل، فليراجع مثلاً كتاب ثورة الحسين للسيد محمد باقر الحكيم (25) وكتاب حياة الإمام الحسين للشيخ باقر شريف القرشي (26) وغيرهما كثير.

الهدف السياسي في كربلاء يمكن تصويره بعدة أنماط: 1: أهداف ذات طابع فكري سياسي كلامي. 2: أهداف ذات طابع سياسي عملي. 3: هدف وجودي دائم، باقٍ ما بقي الظلم والفساد والانحراف. 4: هدف سياسي مرحلي مقيد بظرف سياسي معين لا يمتد إلى جميع الأزمنة.

التصوير الأول: إسقاط الحكم الأموي وزلزلة أركانه

التفسير الأشهر لهدف الشهادة السياسية هو السعي إلى إسقاط الحكم الأموي وزلزلة أركان دولته؛ إذ إن انحراف الدولة الأموية كان يحتاج إلى من يعزّيها من ثوب الشريعة الذي تستر به، ويكشف انحراف سلوكها، ويبرزه للعلن ليطلع المجتمع الإسلامي على حقيقتها.

وفق هذا التصور، فإن الثورة الحسينية كانت ذات هدف مرحلي تاريخي، لا ينطبق على كل زمان ومكان، بل كان غرضها إسقاط الحكم الأموي تحديداً. ومن هنا، يُحتج على "انتصار" الثورة الحسينية في هذا الإطار بتحقيق نهاية الدولة الأموية، بوصف ذلك ثمرة حتمية للثورة، تحققت في ما بعد. (27)

أشار إلى هذا الهدف محمد باقر المجلسي (ت 1111هـ) في بحار الأنوار كتفسير محتمل للشهادة الحسينية (28) وتمسك به محمد حسين آل كاشف الغطاء (ت 1373هـ)، ودافع عنه. (29) ولعله من أوائل علماء الإمامية في القرن العشرين الذين تبنّوه، وكذلك جعفر السبحاني (معاصر) (30) وغيرهما.

21 : ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، 1363ش. ج 1 - ص 279 - 284، المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، طهران، 1404ق. ج 3 - شرح ص 188.

22 : ينظر: المهدي البهراني، عبد العظيم، من أخلاق الإمام الحسين (ع)، انتشارات الشريف الرضي، قم، إيران، الطبعة الأولى، 1421ق. ص 51، 56، 57. قد اعتقد بهذه الرؤية، وينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، مطبعة ليلي، قم، إيران، 1425ق. ص 33-42. قد رفض هذا التفسير وناقشه.

23 : ينظر: ابن طاووس، علي بن موسى، اللهوف في قتلى الطفوف، دار الهدى، إيران، قم، 1417ق، ص 19-20، محمد اسفندياري، عاشوراء شناسي، قم، زيتون، 1388ش، ص 70-71.

24 : ينظر: محمد ري شهري، الصحيح من مقتل الامام الحسين، دار الحديث، قم، إيران، 1390ش ص 62-63.

25 : ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص 26-60

26 : ينظر: القرشي، باقر، حياة الامام الحسين، مطبعة الآداب، النجف، العراق، 1974م، ج 2، ص 293-302

27 : ينظر: السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، مؤسسة الامام الصادق، قم، إيران، ط الثانية، 1423 هـ، ج 7، ص 234-235

28 : ينظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، 1404ق. ج 45، ص 98

29 : ينظر: كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، تحقيق علي جلال الداؤقي، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2007م، 35-37، القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، ج 2، ص 298.

30 : ينظر: السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج 7، ص 234-236



ويرى بعض الباحثين أن أول من طرح هذا التفسير في بدايات القرن العشرين هو المستشرق الألماني "المسيو ماريين"، وأن بعض علماء الإمامية تأثروا به⁽³¹⁾ خصوصاً أن الشيخ كاشف الغطاء أثنى على هذه الفلسفة التي ذكرها ماريين وأيدها.

قال كاشف الغطاء: "وهذه الفلسفة قد أدركها الباحثون الأجانب عن الإسلام، وقد أشار إليها المستشرق الألماني المسيو ماريين، حيث قال: لما كان الحسين يعلم عداوة بني أمية لبني هاشم، ويعرف أنه بعد مقتله سيأسرون عياله وأطفاله، وأن ذلك يؤيد مقصده ويكون له أثر عظيم في قلوب المسلمين، ولا سيما العرب، كما وقع، جلبهم معه من المدينة... ولما كانت أنظار المانعين محدودة وأفكارهم قاصرة لا تدرك مقاصد الحسين العالية، قالوا له: إن كنت تمضي إلى القتل فما وجه حملك النساء والأطفال؟ فأجاب: إن الله شاء أن يراهنّ سبايا".⁽³²⁾ وقال ماريين: "لم يذكر لنا التاريخ رجلاً ألقى بنفسه وأبنائه وأحبّ الناس إليه في مهووي الهلاك، إحياءً لدولة سُلّبت منه، إلا الحسين، ذلك الرجل الكبير الذي عرف كيف يزلزل ملك الأمويين الواسع، ويقفل أركان سلطانهم..."⁽³³⁾

التصوير الثاني: الشهادة للمطالبة بنظام الإمامة الإلهية

في بعض تصوّرات الشهادة السياسية، كما في فكر محمد باقر الصدر (1935-1980م)، ترتبط فكرة الشهادة بموضوع الإمامة الإلهية وفكرة النظام السياسي الإسلامي الذي رُسمت معالمه في يوم الغدير. فواقعة كربلاء - وفق هذا التصوّر - تمثل مظهرًا داميًا للصراع العميق الذي نشأ حول نظام الدولة في الإسلام؛ وهو صراع بين إرادة الله في نظام الحكم، والطرف الرافض لهذه الإرادة. وقد تمثلت إرادة الله في واقعة الغدير، فجاءت شهادة الإمام الحسين لتكون مطالبة دامية بإعادة الحكم السياسي إلى أصله الديني.

قال محمد باقر الصدر: "... وقد امْتُحِنَ هذا النظام للدولة - منذ أن أعلنه الإسلام وأتمّ به رسالته - بمعارضة صاحبة أيت أن يبقى لون الحكم إلهياً دائماً، وطابع السلطة نبوياً هاشمياً أبداً... حتى انتهى إلى دكتاتورية أموية سافرة... وفي هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ الحكم الإسلامي، دَقَّت ساعة السماء في أذني الحسين، تؤذنه بأنها لحظة التضحية والشهادة، لا لكسب السلطة عملياً واستردادها من الغاصبين؛ فإنّ ذلك لم يكن ليؤمّل في تلك الظروف التي درسها الحسين (عليه السلام) جيداً، وفهمها عن أبيائه جيداً أيضاً، بل لتسفر دولة المعارضة بلون أحمر من الدم، ولون أسود قاتم من الظلم، فينتزع بذلك عنها الطابع الإسلامي الذي كانت تدّعيه... لم يُقَمِّ الحسين (عليه السلام) دولة الإسلام، ولكنه أرخ الدولة الإسلامية... كان يوم الطفّ تاريخاً رائعاً ليوم الغدير، وكان الدم الزكي المنسكب على أرض كربلاء برهاناً على أن روح الإسلام تتعالى عن منطق المعارضة وحكوماتها..."⁽³⁴⁾

مطالبة الإمام الحسين في هذا التصوير ليست بالحوار والجدل الكلامي، وإنما مطالبة عملية برفض الحكم الأموي، وإثبات - بدمه الطاهر - أن الحكم السياسي في الإسلام حقٌّ للعترّة الطاهرة. إنها مطالبة من طريق الشهادة، أي تقديم نفسه وأهله وعائلته ليعلم العالم أن الإمامة هي النظام الصحيح.

التصوير الثالث: إيقاظ وعي الأمة وفتح باب الشهادة

التصوير المشهور في مدرسة محمد باقر الصدر⁽³⁵⁾ - ويقول به كثير من المعاصرين - أن الهدف السياسي من شهادة الإمام الحسين هو تقديم درس عملي للأمة في إيقاظ إرادتها المبيتة، وبعث الشعور لديها بالمسؤولية الدينية والاجتماعية. فالأمة - بعد غفلة طويلة - تحتاج أن تتعلم كيف تستشهد في سبيل الله، وكيف تواجه الظلم السياسي

³¹ ينظر: صالح نجف آبادي، نعمت الله، الشهيد الخالد، ترجمة سعد رستم، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2013 م ص296،

³² كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص35

³³ ينظر: القرشي، محمد باقر، حياة الامام الحسين، ج2، ص294

³⁴ الصدر، محمدباقر، مقالة (سببى هذا الصوت خالداً) موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، دار الصدر - قم - إيران، ط الثانية، 1434 هـ.ق. ج20، ص559-561.

³⁵ الصدر، محمد باقر، مباحث الأصول. تقارير كاظم الحائري، دار البشير - قم - إيران، چاپ: 4، 1430 هـ.ق. ج1، القسم الثاني، ص45-46، ص137، موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، ج17، ص347.



وترفضه. " وقد أراد الإمام الحسين، من خلال حركته، أن يقول للناس: إن الموقف العملي تجاه الظاهرة اليزيدية هو أن نموت، وأن نستشهد، وأن نبذل ونضحّي في سبيل الخلاص. ثم أراد بعد ذلك أن يحركهم نحو هذا البذل والعطاء والتضحية".⁽³⁶⁾

وهذا الهدف – وفق هذه الرؤية – هدف سياسي مستمر على امتداد الزمان، لا يختص باسم الحاكم؛ سواء أكان يزيد بن معاوية أم غيره. كما أن تكليف الموت والشهادة في هذا السياق يختلف عن تكليف الجهاد؛ لأن الجهاد يسقط عن الأطفال والنساء والشيوخ الكبار، بينما "تكليف الموت" والشهادة – في هذه الرؤية – تكليف عام يشمل الجميع، رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً.

قال محمد باقر الحكيم (1939-2003م): "وليس هذا الواجب مختصاً بالإنسان الكبير، بل يشمل الصغير أيضاً، كما أنه ليس مختصاً بالرجال، بل يشمل النساء أيضاً، ولا يختص بالإنسان الذي له أصحاب وأنصار كثيرون، بل يجب حتى مع القلة. فالإنسان يجب أن يقاتل وأن يموت من أجل هذه القضية..."⁽³⁷⁾

وقال أيضاً: "إننا نعتقد أن ثورة الحسين وحركته قضية تتجدد على مرّ العصور والأيام، ولا زالت هذه القضية – إلى يومنا هذا – تمدّنا بالعطاء والقوة والعزيمة والقدرة. وشأن الحسين وقضيته شأن القرآن، الذي لا يختص مضمونه بعصر نزوله، وإنما يتجدد في كل عصر، ويعالج قضايا كل زمان، فهو حيّ متجدد..."⁽³⁸⁾

وقال مهدي شمس الدين (1936-2001م): "في عهد الإمام الحسين (ع)، مع انتشار الإسلام وانتشار ثقافته ونمو مجتمعه، كانت روح الشهادة ضئيلة، تشبه النجوم في ظلمات الليل. بحيث لم يستطع كل الظلم الأموي، وكل التحدي الحسيني العلوي الإسلامي، أن يولد إلا عدداً محدوداً من الشهداء، تمثلت نخبتهم في شهداء كربلاء. وهذا ما اقتضى من الإمام الحسين (ع) – وقد أدرك هذه الحقيقة المرة – أن يقوم بثورته العظيمة والانتحارية من أجل أن يفجر في الأمة الإسلامية روح الشهادة من جديد".⁽³⁹⁾

في هذا التصوير الأخير، الهدف الكلي واحد، هو تعليم الناس ثقافة الشهادة، وحثّهم عليها، وفتح بابها أمام المؤمنين. وهو تصوير يقوم على افتراض أن الأمة قد نسيت مقام الشهادة وغفلت عنه، فأراد الإمام تذكيرها به – كما في نص شمس الدين – أو على افتراض أنها كانت جاهلة بمسؤوليتها ولا تعرف تكليفها تجاه الظلم، فقام الإمام الحسين (ع) بتعليمها الموقف العملي.

ويتربّت على كلا التصويرين أن درس عاشوراء خالد في كل الأزمنة، لأنه دعوة للشهادة أمام كل "ظاهرة يزيدية"، ودرس عملي للجميع.⁽⁴⁰⁾ وهو افتراض غريب – كما يرى بعض النقاد – إذ يصوّر الأمة وكأنها في عصر الصناعة والحداثة وقد نسيت الجهاد والشهادة، مع أن تاريخها مليء بالفتوحات والغزوات والجهاد، فضلاً عن الثورات والانقلابات. كما أن النصوص القرآنية حافلة بآيات الجهاد والسيوف. وهذا مما يجعل التساؤل مطروحاً حول جدوى مشروع توضيحي جماعي لتعليم درس يمكن – في الأصل – تعلّمه بوسائل أبسط.

الأهداف السياسية وسبي عائلة الإمام الحسين

من أكثر الموضوعات إشكالية في الشهادة السياسية، كيفية تبرير مجيء الإمام بعائلته وأطفاله، وهو هادف إلى التضحية والشهادة، و عالم بما سوف يحصل لهم، هل الإمام يريد أن يضحي أيضاً بعائلته ويقدمهم للموت وهناك الستر والسبي والضرب من قبل الأعداء، في سبيل كشف زيف النظام الأموي مثلاً أو إيقاظ وعي الأمة؟! والجواب على ذلك هو الإيجاب عند أصحاب هذه المقاربة كما تقدمت نصوص ذلك. لكن السؤال: هل هذا الهدف السياسي واقعاً متوقف على هناك ستر العائلة وسبيهم وهناك حرمانهم، ولا يمكن تحقيقه من طرق أخرى مناسبة معه؟ هل فضح الحكم الأموي يستحق هذه التضحية بالنساء والأطفال؟ التضحية عادة هي للرجال أن يقدموا أنفسهم للموت، أما الأطفال والنساء فما عسى هم فاعلون؟!

هذا الموضوع لا يجد إشكالية بناءً على مقاربات أخرى مثل الفرار من البيعة، أو حركة الإمام نحو الكوفة بحجة البيعة والنصرة له؛ خصوصاً وفق إنكار علم الإمام الغيبي بما سوف يحصل في مستقبل الأيام. فينتفي الأشكال،

36 : هذا النص مقتبس من نص ذكره محمد باقر الحكيم، في كتاب ثورة الحسين، ص56-57.

37 : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص56-57.

38 : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص72-73.

39 : شمس الدين، محمد مهدي، أنصار الحسين، ص12.

40 : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص72-73.



لان الامام بطبيعة الحال سوف ينتقل بعائلته حفاظا عليهم وللاستقرار في الكوفة. أما تتأكد الإشكالية بشكل أساس وفق مقاربة الخروج وفق منطق ضرورة الشهادة والتضحية.

ما يستغرب أكثر أن هذه المقاربة تبرّر فكرة التضحية والشهادة الجماعية بحجة انتشار الفساد والموبقات، وان بني أمية أعلنوا هدفهم في محو الإسلام، فاستدعت ضرورة التضحية الجماعية، كرد فعل ديني ضروري في سبيل إيقافهم، فتكون الشهادة معلولة، و العلة الداعية لها هي الفساد المنتشر. (41) من جهة أخرى يقال إن العلة الغائية من الشهادة، أنها أفضل طريق لفضح المشروع الأموي وإبراز فسادهم للعالم اجمع! وهذا نوع من التهافت، لأن المفصوح العلني والمتهتك بالفساد والمشتهر به لا يحتاج الى التضحية بالعائلة والأطفال من اجل مزيد من الفضح له.

مذ ان دُون الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (1373 ق) وهو المرجع الأعلى هذه الفكرة، جوبهت بالكثير من الأسئلة المعترضة عليها. ومن بينها السؤال الذي نقله ابن الشيخ عبد الحلیم ابن كاشف الغطاء.

قال: " ان بعض المواضيع التي ليست بذات أهمية ربما تعرض عليها عوارض التشكيك وطوارئ النقد، فتكون اهم نقطة يوجه اليها السؤال...مولاي يسأل المشكك او الناقد عما اذا كان الحسين عالماً بقتله في خروجه الى كربلاء، فقد عرّض بعرضه الى الهتك وليس في تعريضه هذا شي من الحسن العقلي والمعنوي يواز ي قبح الهتك وكنت قد اجبت ان الهتك فيه مزيد شناعة لأعمال الامويين لم تكن تحصل بقتل الحسين فحسب... غير ان المشكك لم يفتح ان تكون وسائل الإطفاء قد قلّت على الحسين وهو بذلك المظهر الديني حتى احتاج الى عرض عائلته على الهتك" (42).

وهذه الإشكالية قدم لها كاشف الغطاء الكثير من الأجوبة، بل حتى بعضها غير متلائم مع بعض، وقد اثارته جملة من التساؤلات الأخرى كذلك. (43)

قال كاشف الغطاء- في جواب السؤال- : " ... وهل من سبيل الى الكشف عن نفسية يزيد وخسّة طبعه وعدم اهليته من حيث لؤم عنصره وخيث سريرته وقبح سيرته...أقرب واصوب وأعمق اثرأ في النفوس عامة والعرب خاصة والمسلمين بالأخص من هتك حرم النبوة وودائع الرسالة وجلبهم اسارى من بلد الى بلد ومن فقر الى فقر؟! نحن لا نقول : ان الطريق لهتك يزيد انحسرت بهتك العيال؛ ولكن نقول : انه كان أحد الطرق التي لها التأثير الكبير في المقصود. والقول انه لا يجوز في الدين ان يعرّض نساءه للهتك مهما كان الامر؛ فهو منبعث عن البساطة والسذاجة فان الذي لا يساعد عليه الدين بل ولا تسمح به الغيرة هو تعريض الانسان عرضه للهتك الموجب لما يمس الشرف ويخدش رواق العفة والصيانة... اما الهتك الذي تستحكم به عرى القدس والعزة والمنعة فذلك مما لا يشين ولا يهين...)) (44)

ومن اجوبته الأخرى: عدم صحة هذا السؤال على مذهبنا القائل بعصمة الامام الحسين. وان لهم تكاليف خاصة، ولكل فعل من افعالهم اسرار خاصة به. (45)

وجواب اخر : أن الامام أراد ان يخرج من المدينة، وهو في اعلى درجات الهيبة والابهة والشهامة، وهذا ما حثّم عليه اخذ العائلة وعدم تركهم حتى يكون خروجه خروج الخائف الضعيف. (46)

وجواب اخر: أن حمل النساء في الحروب كان ينبع من كون العرب إذا دخلت في حرب حملت معها النساء، وجعلتها خلفها حتى يكون مصيرهم إما الحتف أو الفتح. (47)

وجواب اخر: أن الامام جاء بأسرته واطفاله من باب الدور الإعلامي الذي تقوم به النساء في فضح بني أمية من طريق الخطب الرنانة التي يلقينها في الكوفة وقصر ابن زياد والشام. فان هذا الدور الإعلامي مهم في فضح بني أمية، و لم يكن يحصل لو لم تكن النساء موجودات، لان بني أمية كان بإمكانهم تشويه الحقائق. (48)

41 : كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص35، الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص52.

42 : كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص21-22

43 : كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص85-88

44 : كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص35-37، ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص 57-

58

45 : كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص31-32

46 : المصدر نفسه، ص38-40

47 : المصدر نفسه، ص45-46.

48 : المصدر نفسه، ص46-52، الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص 58.



وجواب آخر: هو التعبد الديني بالأوامر الإلهية والانقياد والتسليم للمشينة القاهرة، وفقاً للمروية التي تنسب للإمام في جواب ابن عباس عندما اعترض عليه، فأجابه الإمام استناداً للمشينة الإلهية.⁽⁴⁹⁾ الغريب أن بعض من هذه الاجوبة غير منسجمة مع بعضها الآخر، بل تكثرها وتنوعها المختلف يحكي عن إشكالية واضحة وعميقة، ولا نريد ان نقف عليها بالنقد، وانما من باب الإشارة الاجمالية. تفسير مجي الامام بعائلته لا يمكن فهمه وفق العادات العربية، والخوف من الفرار، لان معركة الطف معركة يراد منها التضحية والشهادة، ولا توجد فيها فكرة الفرار او الانتصار، نعم يصدق في بقية الحروب لا معركة كربلاء.

كذلك موضوع العصمة أجنبي عن السؤال، ولا ربط بين الموضوعين؛ لأن اعتراض السائل على تفسير خروج العائلة وفق مقاربة التضحية والشهادة، بمعنى ان الغاية من الاتيان بهم فضح بني امية. كذلك التفسير المعتمد على الهيبة والعظمة، جواب غير متناسب مع منطق الخروج للشهادة؛ إذ كيف يُعقل أن تكون التضحية بالأطفال والنساء جزءاً من إظهار موكب مهيب أمام الأعداء؟ وهل الامام المعصوم مثل الحسين (ع) يفكر بهذه الطريقة؟! هذا الجواب يقيس الامام مع العظماء من اهل الغرور، ممن يكون فكرهم هذه الأمور الوهمية. وهل يضحي الامام بأطفاله وهناك ستر بنات الرسالة من أجل تصور وهمي زمني عن عظمة الموكب والهيبة!!

اما الجواب عن الدور الإعلامي وهو الجواب المشهور في الفكر المعاصر، فمع الاخذ بنظر الاعتبار ان القضية الحسينية قضية الهية أهتم بها الوحي والانبياء، فالبعد الغيبي للنهضة موجود، وهو في غنى عن تحريفها او تشويهها، خصوصاً إذا نظرنا دور الأئمة المعصومين في نقل أحداثها. فلا تبقى حاجة للنساء وتعريضهن للسبي من اجل لقاء الخطب الرنات. خصوصاً عندما نقرأ احداث كربلاء وما نقلت في التاريخ منها، فلم ينقل أغلبها من طريق النساء، وانما رواة آخرين.

أما الجواب الغيبي وهو ما تمسك به الكثير استناداً للمشينة الإلهية، (شاء الله ان يراهن سبايا) فهو جواب ديني تعتمد قيمته على تحقيق تلك الرواية التاريخية التي سوف يأتي الحديث عنها في دراسة الادلة. كما انه في الحقيقة ليس جواباً شافياً، اذ لا يقطع السؤال، وانما يحيل الجواب لمجهول غيبي.

ما نراه من جواب على هذا السؤال، هو ان النص التاريخي المعتمد الذي ذكره ابي مخنف وجاء في المصادر التاريخية، يجيب على ذلك بشكل واضح. وهو ان الامام جاء بعائلته اطمئناناً وثقة برسالة مسلم بن عقيل لما كتب اليه بصدق بيعة اهل الكوفة له، وقد طلب منه الإسراع في القدوم الى الكوفة.

قال أبو مخنف: "... وكان مسلم ابن عقيل قد كان كتب إلى الحسين قبل أن يقتل لسبع وعشرين ليلة أما بعد فان الرائد لا يكذب أهله إن جمع أهل الكوفة معك فأقبل حين تقرأ كتابي والسلام عليك قال فأقبل الحسين بالصبيان والنساء معه لا يلوى على شيء..."⁽⁵⁰⁾ وهذا الجواب ليس مقبولاً عند أصحاب مقاربة الشهادة السياسية، وسبب ذلك يرجع الى المنهجية المعرفية التي سوف نبينها؛ اذ يروونه يخالف علم الامام الغيبي بأهل الكوفة وخيانتهم له.

المنهجية المعرفية

السؤال عن المنهجية المعرفية التي اعتمدت عليها فلسفة الشهادة السياسية، سؤال مهم يرتبط بجوهر هذه المقاربة، سؤال عن نظرية المعرفة ولكن فيما يتعلق بهذا الموضوع المحدد؛ كل فكرة أو نظرية لا تأتي من فراغ، وإنما تأتي اعتماداً على نظام معرفي يشكل البنية الأساسية للفكرة ذاتها. وما لم تعرف الرؤية المعرفية فإن المعرفة تكون ناقصة. لان تلك البنية هي جزء ذاتي من الفكرة ذاتها. كما أن النقد للنظرية يتوجه أولاً للأسس المعرفية، ثم في المرتبة الثانية يتوجه للنظرية؛ من جهة انسجامها وعدم انسجامها، ومن جهة علاقتها بالبنية ذاتها. في دراستنا المعرفية والدينية لم يجد هذا الموضوع (المنهجية المعرفية) ذلك الاهتمام الخاص، وسبب ذلك يرجع للجهل بموضوع نظرية المعرفة ودورها؛ بل حتى أصحاب هذه المقاربة لم يقدموا منهجية لهذه الفلسفة بشكل معنون، وإنما نستطيع ان نقتنص بعض هذه الأسس من طريقة النقد والتحليل عندهم.

49 : كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص46

50 : الطبري، محمد ابن جرير، تاريخ الطبري، ج4، ص 297، مسكويه الرازي، احمد بن محمد، تجارب الأمم، دار سروش، طهران، إيران، ط الثانية، 1422ق، ج2، ص61.



الأساس المعرفي عند المعاصرين في قراءة النهضة الحسينية، اعتماد المنهج العقلي بشكل مستقل. وهو منهج حاكم على المرويات التاريخية، وحاكم على المنهج الحديثي الديني أيضاً. بمعنى أنهم يعتقدون من الضروري تقديم فهم للقضية الحسينية يكون مقبولاً عقلياً بلحاظ العقلية الامامية المعاصرة، ينتقل بها الى ان تكون قضية حاضرة في واقعنا السياسي والديني بشكل عام. ⁽⁵¹⁾ ومن هنا كل النصوص التاريخية او الحديثية تخضع للتأويل أو للترك جانباً إذا اصطدمت مع الرؤية العقلية.

المنهج العقلي هنا يعتمد على المباني الكلامية، مثل عقيدة عصمة الامام و علم الامام بالغيب، و الامامة حق لأهل البيت، و الامام الحسين هو امام لجميع الأزمنة، و ضرورة الانسجام مع فعل الائمة الآخرين خصوصاً مع صلح الامام الحسن (ع) ⁽⁵²⁾ من هنا يرون قضية كربلاء ينبغي أن يكون خطابها وفهمها متناسباً مع استمرارية الامامة. ⁽⁵³⁾

هذه الرؤية استندت عدم الوقوف عند المنهج التاريخي ولا الحديثي في فهم واقعة كربلاء، لان كلا المنهجين لا يليبان الطرح العالمي والسياسي المستمر لنهضة الامام الحسين. وسبب ذلك يرجع الى ان الطرح التاريخي ينتقل بها الى زاوية التاريخ، ولا يتماشى مع رغبات وتطلعات خيالية للنهضة الحسينية، كما ان الطرح الحديثي ينتقل بها الى الجانب الغيبي الخاص، ومن هنا اتخذت منهج التأويل لبعض النصوص التاريخية على خلاف ظاهرها. او التغافل عن دراسة بعضها الآخر. كما اعتمدت الرجوع الى بعض النصوص التي يمكن ان تدعم القراءة العقلية المعاصرة لها ⁽⁵⁴⁾ وهو ما يعني اعتماد المنهج الانتقائي. فما وافق يؤخذ به، وما لا يوافق يُترك، او يتم تأويله، بمعنى اخر أنها رفضت بعض النصوص التاريخية؛ لأنها وجدت تتصادم مع بعض الروايات الحديثية أو الأسس الكلامية، بل حتى مع الرغبات السياسية. ⁽⁵⁵⁾ ورفضت القراءة المبنية على الأحاديث الدينية؛ لأن مدلولها قضية غيبية، وهو ما تراه تتصادم مع إرادة حضورها السياسي والديني المستمر. ⁽⁵⁶⁾

عند مطالعة الجانب النقدي في هذه المقاربة قياساً للمقاربات الأخرى، يجد الباحث ان هذه المنهجية وظفت بعض المرويات الحديثية لنقد الرواية التاريخية التي يقول بها المؤرخون، ثم وظفت الحاجة السياسية والدينية الاجتماعية لضرورة حضور الامام الحسين في وعي الامة، وظفتها في نقد بعض المرويات الحديثية التي يظهر منها الشهادة التكليفية. ⁽⁵⁷⁾

هذه المنهجية – باختصار – صاغت أهدافاً مسبقة للنهضة الحسينية، ثم بحثت عن شواهد تدعمها، فانتقلت نصوصاً وأهملت أخرى، حتى لو كانت مروية في أوثق المصادر التاريخية الأولية. ⁽⁵⁸⁾ ونقطة التساؤل الأول هنا لهذه المنهجية، ان هذا التحويل للنهضة الحسينية إلى مشروع استشهادي سياسي دائم الحضور في وعي الامة، أليس فيه تحريف لخطابها الواقعي إذا كان أهل البيت (ع) أنفسهم لم يقدموا هذا التفسير السياسي الخاص، فما الحاجة لإعادة صياغة النهضة وفق أهداف سياسية معاصرة؟ أليس الأحاديث او كتب التاريخ حاكية لأحداثها وقد نقلتها بشكل معتبر؟ وكيف يمكن تجويز المنهج الانتقائي في التعامل مع نصوصها، وحذف وترك بعضها، بحجة عدم تلائمها سياسياً مع الخطاب المراد صياغته لها؟!

نقد المنهجية العقلية الكلامية

دراسة بعض أسس هذه المقاربة الكلامية، بحثناها في دراستنا الأولى. ومن هنا نقف في هذا النقد على أصل المنهجية العقلية.

51 : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص45.

52 : المصدر نفسه، ص35-36

53 : المصدر نفسه، ص28، 29، 36، 44، 45-47، 72-73.

54 : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص 29، 30، 47، 48، 71-72،

55 : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص30-31، الفرحي، علي الحسيني، النهضة الحسينية/ دراسة وتحليل. مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت، قم، إيران، ط الأولى، 1427 ق، ص346-347

56 : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص44-45

57 : المصدر نفسه، ص 29، 30، 47، 48، 71-72،

58 : الفرحي، علي الحسيني، النهضة الحسينية/ دراسة وتحليل. ص346-347.



المنهجية العقلية مصطلح له اشتراك لفظي في معان عدة، وتختلف قيمته بلحاظ هذه المعاني. في بعضها عنصر مسلم الصحة وضروري، وفي بعضها الآخر مورد للشك والاختلاف. والخلط بينهما يوقع في المغالطة والخطأ. والمعنيان هما: العقل المستقل أي كمنهجية مستقلة في قبال بقية المناهج، والعقل كمنهجية مكملة للمناهج الأخرى. المراد من المنهجية المكملة، هو أن العقل بقواعده ومدرجاته يأتي كأداة يستخدمها صاحب العلوم، فيضيفه للمناهج التي يعمل بها، كالمنهج النقلي والمنهج التجريبي وغيره. يكون دور العقل هنا مجرد أداة في الفهم والتحليل والاستنتاج. بمعنى أن صاحب التاريخ يقدم للعقل مادة و نصوصاً تاريخية، ثم يحاول من طريق العقل فهم تلك النصوص وتحليلها، والاستنتاج منها وفق المعطيات التاريخية. فالموضوع وقضاياها يقدمها المؤرخ، والمنهج العقلي عبارة عن مجموع أدوات الفهم... يصطلح على العقل هنا عقل تاريخي. كما ان صاحب المختبرات التجريبية والعلمية يقدم معطيات علمية توصل إليها عن طريق المختبرات، ثم يستعين بالعقل في الفهم والتحليل والاستنتاج. ويكون هنا العقل عقل علمي.

المعنى الثاني: العقل المستقل بمعنى ان العقل هو يتدخل في صناعة المادة التي يراد فهمها وتحليلها عن طريق التأمل. فالموضوع وأن سمي بسمى تاريخي أو طبيعي أو سياسي، يكون المنهج العقلي هنا مستقلاً في فهمه والاستنتاج منه، ولا يجد حاجة ذاتية لمراجعة الواقع الذي يكون الموضوع موجوداً فيه من أجل اخذ المعطيات المتعلقة به. بل ان العقل هنا له الحاكمية في دراسته وصناعة معطياته ومواد ومضمونه اعتماداً على قضايا العقل ذاته.

هذا المعنى الثاني هو موضع الجدل في الدراسات الحديثة في الفلسفة ونظرية المعرفة. والاشكالية فيه تنبع من جهة ان العقل كيف يجوز له ان يحكم على موضوع ويستنتج نتائج منه دون الاستمداد العلمي من المناهج الأخرى. العقل وان كان مفكراً ولكنه ليس منتجاً للمادة الفكرية، وانما هو أدوات وقوانين ما لم يضاف إليها شيء من خارج عنها لا يمكن ان تقدم شيئاً. اذ تبقى مجرد أدوات فارغة.

العقل يكون منتجاً في ذاته عندما يكون الموضوع المفكر فيه داخلياً تحت موضوع الضروريات الذاتية والمستحيلات الذاتية، فيحكم العقل بضرورة هذه النتيجة او استحالتها. إذ ادراكه لاستحالة شيء، يجيز له استنتاج استحالة النتيجة. وادراكه لضرورة شيء بالضرورة الذاتية، يجيز له كشف ضرورة النتيجة. واما إذا كان الموضوع داخلياً تحت عناصر المكان والجواز، وتكون كل الاحتمالات ممكنات، فالعقل لا يمكنه ان يستنتج واحداً منها ما لم يستند لمعطيات واقعية تتعلق بكل محتمل محتمل، ومن ثم يكون ترجيحه لها مبني على الواقع نفسه بالاستناد للمعطيات نفسها. وليس لأهواء او رغبات نفسية.

الترجيح العقلي المستقل لواحد من محتملات ممكنة، إذا كان بالاعتماد على عناصر كلامية وقواعد ذهنية، كما هو في مقاربة الشهادة السياسية، يصطدم بمحذور ان الاحتمالات الأخرى إذا كانت ممكنة فهي منسجمة مع تلك العناصر والقواعد، وفي النتيجة يكون ترجيحها عملية انتقائية، ويرجع الى استحسان نفسي لواحد من المحتملات، و منافع ومقاصد الباحث نفسه. من دعم أيديولوجية ما، او إسقاط رؤية ذاتية للباحث على الموضوع، وهذا (الاستحسان النفسي) مما ينتج أن كل يدعي أن هذا المحتمل هو الأولى عقلياً من الآخر. فيتحول العقل هنا من كونه أداة لفهم الواقع الواحد، الى أداة في توظيفاته وتطويعه للباحث نفسه.

عند الرجوع لقراءة المعاصرين في فهم النهضة الحسينية ضمن هذا المنهج، لا نجد اتفاقاً في فلسفتها، وانما مجموعة اختلافات كثيرة في المدرسة الفكرية الواحدة فضلاً عن غيرها. كل ينتقي لهدفه نصاً تاريخياً يجده أكثر ملائمة من غيره. و كل يصور هدفاً سياسياً او غير سياسي ويسقطه على الواقع التاريخي بادعاء أن هذا هو المتناسب الأكثر.

النصوص التاريخية في المنهج العقلي المستقل، عبارة عن مجرد شواهد متناثرة لا سياقات زمانية ولا مكانية لها، يجوز فيها الانتقاء والتأويل والترك، ولذلك يسهل اخراج الحدث التاريخي من تأريخه ثم تحويله الى حدث عابر التاريخ.

قال محمد باقر الحكيم: " انما نعتقد ان ثورة الحسين وحركته قضية تتجدد على مرّ العصور والأيام ... وشأن الحسين وقضية الحسين شأن القرآن الذي لا يختص مضمونه بعصر نزوله وانما يتجدد في كل عصر ويعالج قضايا كل عصر، فهو حي متجدد..."⁽⁵⁹⁾



النصوص التاريخية في المنهج العقلي المكمل، هي نصوص ترتبط بسياقات زمانية ومكانية، ولا يمكن تجريدها منها. والعقل حتى يكون منتجاً منها لابد ان يقرأ التاريخ ونصوصه وسياقاتها ودرجة اثبات مصادره وتجميع قرائنه ثم يحاول ان يخرج برؤية واحدة منها.

النهضة الحسينية حدث تاريخي ذو سياق زمني ومكاني، محاولة إخراجها من سياقها التاريخي الى حدث عابر للتاريخ هي محاولة تصطدم بجدار وجودها. وتنتهي الى الغاء وجودها الأول ثم خلق واقع لها ثاني.

الأدلة والشواهد

تتفاوت الأدلة في هذه المقاربة بلحاظ الغاية من الشهادة السياسية، وكيفية تصويرها. وهو الموضوع الذي تقدم بيانه. ومن هنا نذكر أهم هذه الأدلة. ونترك البقية الأخرى الى دراسة أخرى.

الدليل الأول: عدم إمكانية تشكيل الحكم الاسلامي

من اهم أدلة هذه المقاربة، هو ما يعبر عنه منطقياً بالأدلة غير المباشرة، وهي عبارة عن إشكالية يتمسك بها العلماء المعاصرون، في رد ورفض المقاربة التاريخية التي تمسك بها العلماء المتقدمين، والتي كانت ترى أن الامام قصد تشكيل الحكم الاسلامي، وتغيير الواقع الاموي، والاستجابة بشكل عام لمكاتب اهل الكوفة من اجل التغيير السياسي.⁽⁶⁰⁾

ترى مقاربة الشهادة السياسية أن هذا التصوير التاريخي لا يكشف عن هدف الامام الحسين؛ أي لا يمكن تعقل هكذا هدف سياسي قصد اليه الامام الحسين، وسبب عدم إمكانية تعقله، يرجع إما الى الايمان بالعلم الغيبي للإمام بشهادته وبالحوادث الأخرى، أو درايتة السياسية بزمانه ومعرفته به. وكل منهما يثبتان علمه بالواقع؛ ومع تحقق هذا العلم، كيف يُعقل أن الامام قد غابت عنه تلك الأمور وصدق بهذا الهدف.. مع ان جميع من اعترض على الامام كان عارفاً بعدم الامكانية.⁽⁶¹⁾

قال جعفر السبحاني: " مع علمه بأنه وفقاً لما تحت يديه من الامكانيات المادية لن يستطع ان يواجه دولة كبيرة تمتلك القدرات المادية الضخمة ما يمكنها من القضاء على أي ثورة فتيّة ، نعم إن الإمام الحسين - عليه السلام - كان يدرك قطعاً هذه الحقيقة ، إلا أنه أراد أن يسقي بدمائه الطاهرة المقدسة شجرة الإسلام الوارفة التي يريد الأمويون اقتلاعها من جذورها... "⁽⁶²⁾

قال محمد باقر الحكيم: " وانما نرفض هذه الفكرة لأننا كما قلنا نعرف بان الحسين كان على معرفة بالنتائج ذلك لان الظروف الموضوعية للنجاح في تحقيق هذا الهدف الخاص لم تكن متوفرة، كان الامام الحسين يدرك عدم توفر هذه الظروف منذ البداية ومع معرفة الحسين بذلك لا يمكن ان نفترض ان الهدف هو الوصول الى السلطة لان معنى ذلك ان الحسين كان يسعى الى هدف غير واقعي مع تقدير للوضع السياسي ويكون عمله حينئذ مجرد عمل انتحاري، وهذا لا ينسجم مع شخصية الامام الحسين وتجاربه السياسية والاجتماعية كما لا ينسجم مع فرضية امامته وانه الاحق بالخلافة "⁽⁶³⁾

ترتبط هذه المقاربة بين العلم بعدم إمكانية التغيير السياسي، و فكرة الاقدام على الموت، وهو ما تجلّى في إصرار الامام على عدم رجوعه، وتنتهي الى أن لازم هذا الاقدام، هو الانتحار الجماعي في سبيل هدف غير واقعي. طريقة الحل في هذه المقاربة، ضرورة تغيير الهدف من التغيير السياسي المباشر، الى هدف واقعي وهو إقدام الامام الحسين على الشهادة الجماعية لهدف سياسي، وهذا الهدف يتحدد حسب واحد من الاهداف السابقة التي مرّ بيانها.

⁶⁰ : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص261، المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص38، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الامم والملوك، ج5، ص327، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، لبنان، 1965م، ج4، ص20، العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص63. لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، دار المعروف، قم، إيران، ط الأولى، 1423ق، ص377.

⁶¹ : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص28-30، الصدر، محمداقبر، مقالة (سيبقى هذا الصوت خالداً) موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، دار الصدر - قم - إيران، ط الثانية، 1434 هـ.ق. ج20، ص559-561.

⁶² : السبحاني، جعفر، الأئمة الإثني عشر، مكتبة اهل البيت، ص80-81

⁶³ : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص28-29، ينظر كذلك: القرشي، باقر شريف، حياة الامام الحسين، ج2، ص294



تحليل الاستدلال

عند تحليل هذا الاستدلال، نجد أن واقعة كربلاء وفق الركنتين السابقتين (العلم بعدم الامكانية+ الاقدام على الموت) تُفهم حركة نحو مقولة الموت الجماعي، ولكن تدور بين هدف تأسيس الحكم الإسلامي المباشر وفق مقارنة المتقدمين، وبين التغيير السياسي غير المباشر وهو تأسيس الحكم الإسلامي العادل في مستقبل الزمان، وفق مقارنة الشهادة السياسية⁽⁶⁴⁾. ومن هنا إذا اخترنا هدف التغيير السياسي المباشر، كان وصفها ثورة انتحارية مرفوضة. وإذا كان الهدف فضح بني أمية أو إيقاظ الأمة فهي إقدام جماعي على الموت، مقبول وصحيح.⁽⁶⁵⁾ من هنا يتضح دور الاعتقاد بالعلم الغيبي في دراسة الحركة الحسينية، الإيمان به ينتهي إلى فهم النهضة الحسينية ضمن فكرة الاقدام على الموت الجماعي، أما مع المناقشة في العلم الغيبي أو مناقشة فكرة عدم إمكانية التغيير السياسي، تنتفي فكرة الاقدام على الموت، وتكون حركة وفق المسار الطبيعي.⁽⁶⁶⁾ ولا يخفى أن تحديد أي الغابتين قبiche وأيهما مقبولة يخضع لجدل تاريخي بين المقاربتين؛ فكما ترى الشهادة السياسية أن التغيير السياسي المباشر هدف غير واقعي وانتحاري، نجد أن أنصار التغيير السياسي يصفون الإقدام من أجل الموت بأنه هدف غير معقول وقبيح. قال الشيخ الطوسي (385- 460 هـ ق): "كذلك نقول: لا يجوز أن يُتعبد نبي أو إمام بأن يستسلم للقتل مع قدرته على الدفع عن نفسه، فلا يدفعه؛ لأن في ذلك استسلاماً للقبح مع القدرة على الدفع، وذلك لا يجوز. وإنما يقع قتل الأنبياء والأئمة على وجه الظلم، وارتفاع التمكن من الدفع مع الحرص على الدفع..."⁽⁶⁷⁾ وهذا يؤكد أن كلا الطرفين يوجّه نقده لتفسير الآخر بوصفه سعيًا وراء هدف قبيح.

دراسة نقدية

الاستدلال المتقدم، إذا ما قُيّم وفق المنهج العقلي في حد ذاته، لا تكون نتيجته في صالح مقارنة الشهادة السياسية. أي مع لحاظ العلم الغيبي أو الإدراك السياسي بعدم إمكانية التغيير، ومع ملاحظة الأهداف التي صوّرها أنصار هذه المقاربة، نتساءل: هل هناك ضرورة إلزامية يدركها العقل لتحقيق الشهادة الجماعية بالصورة التي طرحوها؟ الجواب: لا يوجد ما يثبت القطعية بالإيجاب، إذ بالإمكان القول إن العقل لا يرى مبررًا للإقدام على ما يشبه الانتحار الجماعي، ولا يجد حاجة لها. ومن هنا تنفتح جدلية بين القول بالإيجاب والسلب. إدراك الحقيقة في هذا الموضوع، يرتبط بادراك أن الوصول لتلك الأهداف التي طلبتها الشهادة السياسية، هل يمكن تحقيقها بطرق أخرى أكثر يسرًا وعقلانية. أم أن الطريق منحصر في الشهادة الجماعية. ومن باب المثال فضح بني أمية أو المطالبة بحق الإمامة الإلهية، أو تعليم الأمة طريق المواجهة والشهادة، هل يتوقف تحقيقها على الشهادة الجماعية والتضحية بالنساء والأطفال الصغار؟ إذا ثبت عدم إمكانية تحقيقها إلا بالشهادة تعينت عند العقل، وإذا ثبت إمكان تحقيقها بطريقة أيسر وأسهل دون الحاجة للشهادة الجماعية، يثبت عدم الحاجة. العقل السليم بكل وضوح يدرك إمكانية تحقيق كل تلك الأهداف بلا حاجة للشهادة الجماعية؛ إذ يمكن تحقيقها عبر إحياء ثقافة الإسلام واستحضار سيرة النبي والصحابه الصالحين، وتوظيف كل الوسائل الممكنة في نشر النصوص وتفسيرها وبيان الإسلام الأصل بالعلم واللسان. أثر الشهادة والشهداء لا يمكن أن يقارن بوجود الامام والحياة العلمية للإمام بين الأمة، ولا بوجود العلماء، وهذا ما يدل عليه الكثير من المرويات التي تفاضل أثر العلماء على دماء الشهداء. روي عن الامام الصادق (ع): "إذا كان يوم القيامة جمع الله عز وجل الناس في صعيد واحد، ووضعت الموازين فيوزن دماء الشهداء مع مداد العلماء، فيرجح مداد العلماء على دماء الشهداء."⁽⁶⁸⁾

⁶⁴ : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص71-72، الصدر، محمد باقر، مقالة (سببى هذا الصوت خالداً) مقالات في الامام الحسين، ج1، ص16-17.

⁶⁵ : الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص28-29، ينظر كذلك: القرشي، باقر شريف، حياة الامام الحسين، ج2، ص294.

⁶⁶ : ينظر: الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، ص229. ينظر: المفيد، محمد، المسائل العكرية، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قم، إيران، الطبعة الاولى. 1413ق. ص71.

⁶⁷ : الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، مكتب الاعلام الإسلامي، ط الأولى، 1409، ج1، ص247.

⁶⁸ : الصدوق، محمد بن علي، الأمالي، ص233، من لا يحضره الفقيه، ج4، ص399، الحلبي، ابن ادريس، مستطرفات السرائر، العتبة العلوية المقدسة، النجف، العراق، ط الأولى، 2008م، ص220.



كم هو الفارق بين وجود الإمام حياً بين الناس وبين لهم الدين وبحفظ تراثهم من الانحراف ويفسر ما أشكل عليهم، فيبطل أهداف السلطة الظالمة وينقض أغراضها ويفشل مخططاتها، وبين أن يُستشهد، ويعتمد أثر دمه الطاهر على روايات تتافلها الرواة، وتعرضت لكثرة الدس والتحريف في نقل أحداثها وأهدافها؟! لا يمكن المقارنة بين الحالتين. وبسط مثال هو مقارنة فترة الغيبة الكبرى وحالة الشيعة وضياح الكثير من النصوص، مع فترة حضور الأئمة بين الشيعة مثل زمان الامام الصادق (ع). فكرة الشهادة الجماعية ليست فكرة عقلانية، وفضح يزيد وبني أمية، مع أن فسادهم كان ظاهراً لأغلب الأمة، ولم يكن خافياً على الناس ما ارتكبه من موبقات ومظالم لا يحتاج للتضحية الجماعية. ولو احتاج لا يحصل من الشهادة أثر كبير للأمة، خصوصاً إذا كانت الأمة غير واعية، أو كانت السلطة تمارس دوراً اعلامياً مضاداً لها. فتبطل أثرها بطريقة بسيطة من طريق التشويه أو التضييل أو الالهاء الاجتماعي من طريق افتعال الازمات. وهكذا تنتاسي الاحداث في ذاكرة الأمة يوماً بعد يوم، وان بقي شي عالق منها فهو لحظة المأساة واليكاء.

عند مقارنة مقارنة الشهادة السياسية بمقاربة التغيير السياسي، فان الثانية أكثر عقلانية في تفسير حركة الإمام الحسين عليه السلام، خصوصاً مع لحاظ توفر كثرة الأنصار (كما تحكيه الرسائل والمكاتبات، وكثرة الرافضين ليزيد) وهذا ما يتضح في رؤية متقدمي علماء الامامية،⁽⁶⁹⁾ فهم يرون ان الواقع التاريخي كان يثبت إمكانية التغيير، وان أمارات التغيير كانت متحققة. لولا بعض الاحداث التي غيرت مجرى الأمور.⁽⁷⁰⁾ قال الشيخ المفيد: "وكان مسلم قد كتب إليه قبل أن يُقتل بسبع وعشرين ليلة، وكتب إليه أهل الكوفة: إن لك هنا مائة ألف سيف، فلا تتأخر"⁽⁷¹⁾

قال الطبري: "وقد كان مسلم ابن عقيل ... قدم كتاباً إلى حسين ... أما بعد فان الرائد لا يكذب أهله وقد بايعني من أهل الكوفة ثمانية عشر ألفاً فعجل الاقبال حين يأتيك كتابي فان الناس كلهم معك ليس لهم في آل معاوية رأى ولا هوى والسلام."⁽⁷²⁾

إمكانية التغيير السياسي وتبدل الفكر الامامي

الجدلية بين المتقدمين والمعاصرين في إمكان التغيير السياسي أو عدمه، وكونه هدفاً مباشراً للإمام أو لا، ليس موضوعاً حديثاً ومقطوعاً عن بقية الموضوعات، وانما يرتبط بموضوعات أكثر تعقيداً، مثل تقييم النهضة الحسينية بلحاظ الانتصار أو الهزيمة، وجدواها السياسية، وما إذا حققت آثارها على المدى البعيد أم لا. فإذا تحققت الأهداف، فلماذا استمر الواقع على حاله؟ يرتبط كذلك بموضوع النصوص التاريخية المتفاوتة، و علم الامام بالغيب والعصمة في الموضوعات الخارجية.

تبدل المنهج الامامي المتأخر من القرن السابع وما بعده يعكس محاولة الخروج من هذه التساؤلات، عبر استبدال الهدف السياسي للتغيير بقراءة وهدف يعدونه أكثر فاعلية ومقبولية في العقل الشيعي، وأكثر انسجاماً مع المباني الكلامية، وهو الخروج لأجل الشهادة. وهذا يظهر بوضوح في فكر السيد ابن طاووس (589-664 هـ ق) ونقده للشيخ الطوسي (460 هـ ق)⁽⁷³⁾ وفكر المعاصرين من أنصار الشهادة ونقدتهم للمتقدمين القائلين بفكرة التغيير السياسي المباشر.⁽⁷⁴⁾

الفكر الامامي المتأخر والمعاصر واجه مشكلة عدم القناعة بالأهداف التاريخية التي رسمتها كتب المقاتل، لعدم انسجام بعض النصوص التاريخية مع تصوراتهم للنهضة الحسينية. وفي نظرهم، أنها غير صائبة وغير

69 : الشريف المرتضى، تنزيه الانبياء، ص229. ينظر: المفيد، محمد، المسائل العكبرية، ص71.

70 : ينظر: نجف آبادي، نعمت الله صالح، الشهيد الخالد، ص72-81

71 : المفيد، محمد، الارشاد ج2، ص70

72 : الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج4، ص281. البلاذري، احمد بن يحيى، انساب الاشراف، ج3، ص167.

73 : محمد الطوسي، التبيين في تفسير القرآن، مكتب الاعلام الإسلامي، ط الأولى، 1409، ج1، ص247، علي ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف، ص19-20.

74 : ينظر: المقرم، عبد الرزاق، مقتل الحسين عليه السلام، مؤسسة الخرسان للطبوعات، بيروت - لبنان، 1426 هـ.ق. ص63. الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص27.



عقلانية⁽⁷⁵⁾ كما تتخالف مع بعض المباني الكلامية، مما دفعهم إلى تبني أهداف أخرى، وترك بعض المرويات ولو كانت واردة في المصادر التاريخية.⁽⁷⁶⁾

ومن هنا جاء تخطئة كثير من الأمور، إما تصريحاً أو تلميحاً، منها رسائل مسلم بن عقيل التي نقل فيها بصدق بيعة أهل الكوفة للحسين⁽⁷⁷⁾ بل وحتى اعتماد الإمام على تلك الرسائل⁽⁷⁸⁾ رغم أن النصوص التاريخية تنص على اعتماده عليها.

قال محمد باقر الحكيم: "لا يمكن أن نفترض أن الحسين غير مدرك للحقيقة التي أدركها هؤلاء المستشارون المخلصون الذين أكدوا له أن الظروف السياسية لا تسمح بالانتصار. فهل يُعقل أن يدركوا هذا الأمر ويبقى بعيداً عن حساباته، ثم يتصور، استناداً إلى رسائل أهل الكوفة وإصرارهم، أنه سيتمكن من بلوغ هذا الهدف الخاص، مع أن الجميع أجمعوا على استحالة؟"⁽⁷⁹⁾ الإمام الحسين، وفق نصوصه وخطبه في المصادر التاريخية الأكثر اعتباراً، وثق برسائل مسلم بن عقيل مبايعة الناس له، وهذا ما تشهد به رسالته إليهم بعد مسيره من مكة إلى الكوفة.⁽⁸⁰⁾

وهذا واحد من الموضوعات التي اختلفت فيها رؤية المتقدمين عن المعاصرين من علماء الإمامية، المتقدمون اعتمدوا على إمكانية التغيير، وأن الإمام كان واثقاً برسائل أهل الكوفة بعد رسائل مسلم بن عقيل له بصدقها. أما المعاصرون فهم بنوا واعتمدوا على أن الإمام لم يكن واثقاً وإنما يعلم بخيانتهم وكذب رسائلهم، وكانت مكاتباته لهم من باب القاء الحجة فقط. ومن هنا المتقدمون استدلوا بنصوص تدعم رؤيتهم، ولا يرون وجود دليل عقلي أو تاريخي يثبت علمه بالخيانة،⁽⁸¹⁾ والمعاصرون استدلوا بنصوص تدعم علم الإمام بالخيانة. مع الاعتماد على نظرية علم الإمام بالغيب.⁽⁸²⁾

قال أبو مخنف: " ... أن الحسين أقبل حتى إذا بلغ الحاجر من بطن الرمة بعث قيس بن مسهر الصيداوي إلى أهل الكوفة... أما بعد فإن كتاب مسلم بن عقيل جاءني يخبرني فيه بحسن رأيكم واجتماع ملئكم على نصرنا والطلب بحقنا فسألت الله أن يحسن لنا الصنع وأن يثيبكم على ذلك أعظم الأجر وقد شخصت إليكم من مكة يوم الثلاثاء لثمان مضين من ذي الحجة يوم التروية فإذا قدم عليكم رسولي فاكمشوا أمركم وجدوا فإني قادم عليكم في أيامي هذه إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وكان مسلم ابن عقيل قد كان كتب إلى الحسين قبل أن يقتل لسبع وعشرين ليلة أما بعد فإن الرائد لا يكذب أهله إن جمع أهل الكوفة معك فأقبل حين تقرأ كتابي والسلام عليك قال فأقبل الحسين بالصبيان والنساء معه لا يلوى على شيء..."⁽⁸³⁾ هذه الرواية استدلت بها المتقدمون.

كتاب الطبقات الكبرى: عن يزيد الرشك، قال: حدثني من شافه الحسين رأيت أخبية مضروبة بفلاة من الأرض، فقلت: لمن هذه؟ قالوا: هذه لحسين قال: فأتيتهم فإذا شيخ يقرأ القرآن والدموع تسيل على خديه ولحيته، قلت: بأبي وأمي يا ابن رسول الله ما أنزلك هذه البلاد والفلاة التي ليس بها أحد، فقال: هذه كتب أهل الكوفة

⁷⁵ ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص28-32

⁷⁶ ينظر: كاشف الغطاء، محمد حسين، نبذة من السياسة الحسينية، ص35، الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص28-32

⁷⁷ الفرعي، علي الحسيني، النهضة الحسينية/ دراسة وتحليل، ص309

⁷⁸ الفرعي، علي الحسيني، النهضة الحسينية/ دراسة وتحليل، ص308-310

⁷⁹ ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص30.

⁸⁰ ينظر: الطبري، محمد بت جرير، تاريخ الطبري، ج4، ص297، لمفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص70. الدينوري، ابن قتبيبة، الاخبار الطوال، ص246. وقد نقلها مع وجود اختلاف قليل، ولكن المعنى نفسه.

⁸¹ المفيد، محمد، المسائل العكبرية، ص69. الشريف المرتضى، علي بن الحسين، تنزيه الأنبياء، ص228. الطوسي، محمد بن الحسن، تلخيص الشافي، ج4، ص181-188.

⁸² ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص30-31. الحكيم، محمد سعيد، فاجعة الطف، دار الهلال، ط الرابعة، 2013م، ص27، 33، 38، 40.

⁸³ ينظر: الطبري، محمد بت جرير، تاريخ الطبري، ج4، ص297، لمفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص70. الدينوري، ابن قتبيبة، الاخبار الطوال، ص246. وقد نقلها مع وجود اختلاف قليل، ولكن المعنى نفسه.



إلى ولا أراهم الا قاتلي ، فإذا فعلوا ذلك لم يدعوا لله حرمة الا انتهكوها ، فيسلط الله عليهم من يذلهم حتى يكونوا أذل من قدم الأمة" (84)

الرواية الأولى استدلت بها المتقدمون من علماء الامامية، ولم ينقلوا الرواية الثانية في كتبهم، اما عند المعاصرين فان الاغلب يعتمد الرواية الثانية او امثالها، حتى يثبت أن الامام كان عالماً بالغدر والخيانة منهم. (85) وعند المقارنة بين الاثنين، فالرواية الثانية رواية عن شخص مجهول، وانفرد في نقلها كتاب الطبقات، في القرن الثالث، ثم ذكرها ابن عساكر في القرن السادس، اما الرواية الاولى فهي رواية ابي مخنف ومنقولة في اغلب الكتب التاريخية. فهي أرجح منها وأكثر اعتباراً.

الجدلية في القراءة التاريخية ناشئة من المنهج المعرفي بين المتقدمين و المعاصرين، المتقدمون اعتمدوا في هذا الموضوع على المرويات التاريخية، ولم يروا دليلاً مثبتاً لعلم الامام الغيبي بخيانة اهل الكوفة مسبقاً، (86) وانما

رسائل الامام في الكتب التاريخية تثبت ثقته بهم

اما عند العلماء المعاصرين، فهم يعتمدون على المنهج العقلي الكلامي الذي يثبت ان الامام عالماً بكل المغيبات. ومنها خيانة اهل الكوفة له. (87) كذلك ترتبط هذه الجدلية بموضوع كلامي اخر، وهو عصمة الامام الحسين في الموضوعات الخارجية، لان مع البناء على أن الامام كان واثقاً بهم ثم تبين له غدرهم وخيانتهم، فهذا يلزم منه الخطأ في الموضوع الخارجي. اذ أخطأ في ثقته بهم. (88) وهذا ما لا يرتضيه المنهج الكلامي عند المعاصرين، لأنه خلاف العصمة، ومن هنا تأولوا كل النصوص التي تثبت ثقة الامام بهم، من باب القاء الحجة. بخيانتهم، في دراستنا الأولى عن مقاربات الثورة الحسينية، بحثنا فيها هذين الموضوعين. (89) وكانت النتيجة هناك ان هذين الموضوعين لا يشكلان مبنين قطعيين، خصوصاً عندما يحكي الواقع التاريخي عن الكثير من الشواهد المخالفة لهما. بل هما موضع اختلاف بين علماء الامامية أنفسهم. كما في دراستنا السابقة (90) وقفنا على نقد مقارنة الشهادة السياسية من طريق النصوص التاريخية والخطب الحسينية الشارحة لفلسفة النهضة الحسينية، وهي نصوص التي يستدل الامام على سر مجيئه للكوفة بالمكاتبات التي أرسلت له، كما يعرض فكرة طلب الانصراف (91) والتي نعتقد انها أفضل مبين وشارح لأهداف النهضة لأنها خطب تكفل الامام نفسه لشرح أهدافه،

84 : ابن سعد، محمد بن سعد البغدادي، ترجمة الامام الحسين (من طبقات ابن سعد) تهذيب وتحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي، الهدف للإعلام والنشر، ط الأولى.

ص 60، وينظر: ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، بيروت، لبنان، تحقيق علي شيري، 1415ق، ج14، ص 216، ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص183. الذهبي، شمس الدين، سير اعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط التاسعة، 1993م، ج3، ص306.

85 : ينظر: العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج 3 - ص 68، الحكيم، محمد سعيد، فاجعة الطف، ج1، ص25-26. الميلاني، الجلال، محمد رضا، الامام الحسين سماته وسيرته، ص 149. آل شبيب، تحسين، مرقد الامام الحسين، ادار الفقه، قم، إيران، ط الأولى، 1421ق، ص67.

86 : المفيد، محمد، المسائل العكبرية، ص69.

87 : ينظر: الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين. ص30-31. الحكيم، محمد سعيد، فاجعة الطف، ص27، 33، 38، 40،

88 : الدينوري، ابن قتيبة، الاخبار الطوال، دار احياء الكتاب العربي، ط الاولى، 1960م، ص254. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج4، ص 304، العقيلي الحلبي، عمر، بغية الطلب في تاريخ حلب، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1408ق، ج6، ص 2626، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص463.

89 : ينظر: الموسوي، إبراهيم جاسم، بحث (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (دراسة في بعض الأصول والمباني الفكرية العامة لها) مجلة مراس المحكمة، جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق، المجلد الرابع، العدد السادس، 2024.

90 : ينظر: الموسوي، إبراهيم جاسم، بحث (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (دراسة تاريخية نقدية لمقاربة الشهادة السياسية) مجلة العلوم التربوية والإنسانية، الامارات، العدد 46، يوليو، 2025.

91 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص303، 311، 323. البلاذري أحمد بن يحيى، انساب الاشراف، ج3، ص170، 177، 188، الكوفي، أحمد بن اعثم، الفتوح، ج5، ص 78، 87، المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص 80، 85، الدينوري، ابن قتيبة، الاخبار الطوال، دار احياء الكتاب العربي، ط الاولى، 1960م، ص254. وانظر: الاربلي، علي، كشف الغمة في معرفة الانمة، ج2، ص46.



وقد عرض تلك الأجوبة في أسئلة مصيرية حاسمة، فلم يحتاج إلى تأويل أو إضافة أجوبة من خارج خطبه. وهي نصوص تاريخية أكثر اعتباراً من كثير مما ينقل، وسبب ذلك يرجع إلى كونها قد نقلت في أقدم المصادر التاريخية وقد اشترك في نقلها الكثير من المؤرخين. كما أنها نصوص مفسرة لرسائله في مكة. وقد أشار لها الإمام في نفس خطبه.

ومن هنا كيف يمكن أن نتعلل أن الإمام كان يريد الشهادة وبطلب بحق الإمامة الإلهية، ويريد فضح بني أمية وزلزلة أركان دولتهم من طريق التضحية الدموية، وهو يعرض المكاتبات وفكرة الانصراف. ويخاطبهم بهذه الخطابات.

فإن الرسالة التي يفهمها كل قارئ من تلك الخطابات هي عدم وجود هكذا أهداف سياسية، لأن هذه الأهداف تقتضي نوعاً من الخطاب يتناسب معها، وحتى تصل تلك الخطابات السياسية إلى الناس، تحتاج خطابات تؤكد على الإصرار في فضيحة بني أمية، والإصرار على عدم التراجع، وذكر قضية يوم الغدير والإمامة الإلهية. وليس عكس ذلك.

واحدة من إشكاليات اختلاف الفهم في قضية عاشوراء، هي قراءة بعض النصوص دون ملاحظة السياقات التاريخية التي صدرت فيها. مع أن كل نص هو وليد سياق تاريخي ينبغي ملاحظته في فهمه وتفسيره. اقتطاع النصوص التاريخية عن سياقاتها يشكل أساساً من أساسيات القراءة العقلية في الشهادة السياسية. وكأنه هو النص الوحيد في كل واقعة كربلاء. مع أن أحداث كربلاء قد مرت بمراحل متفاوتة ينبغي مراجعة نصوص كل مرحلة من مراحلها مع لحاظ تقدمها وتأخرها.

ما تعطيه نصوص المكاتبات وطلب الانصراف، أن علة قدوم الإمام ليست المطالبة الدموية عن طريق التضحية والشهادة كما رسمتها مقاربة السيد محمد باقر الصدر⁽⁹²⁾ وإنما هي استجابة للمكاتبات وطلبهم بالإمامة العادلة، إجابة الإمام لهم كانت محكمة بوضع تاريخي اضطراري كان يعيشه الإمام (ع) من طلب البيعة ورفضها، وإدراكه لأحققيته في مقام الإمامة.

إجابة هذا الطلب اقترنت بدراسة صحته، ومع تبين صحته أجابهم الإمام، ومع تبين عدم صدق القوم في طلبهم، بدأت محاولات ترك ذلك الهدف، ومن هنا تأتي فكرة الانصراف في موضعها الطبيعي. لأن انتفاء طلبهم من الإمام أو كراهيتهم لقدمه، أو تخاذلهم وخيانة بعضهم، يبرر فكرة الانصراف والرجوع. فالإمامة وإن كانت قضية حق، ولكن المطالبة بها رهينة تحقق الظروف الموضوعية وليس عدمها. أما كيف لم يعرف الإمام هذه الخيانة من أول الأمر، فالواقع التاريخي يكشف عن عدم علمه، والدليل تلك النصوص والخطب المتقدمة التي يصرح فيها الإمام بنفي ذلك.

قال الإمام الحسين (ع) - في جواب سؤال عمر بن سعد - : " أبلغه عني أن أهل هذا المصر كتبوا إلي يذكرون أن لا إمام لهم، ويسألونني القدوم عليهم، فوثقت بهم، فغدروا بي، بعد أن بايعني منهم ثمانية عشر ألف رجل، فلما دنوت، فعلمت غرور ما كتبوا به إلي أردت الانصراف إلى حيث منه أقبلت، فمتعني الحر بن يزيد..."⁽⁹³⁾

لا يمكن بكل الأحوال توجيه فكرة الانصراف و تعليل قدومه بالمكاتبات، وفق فكرة الشهادة السياسية والأهداف التي ذكرت لها، لعدم الانسجام بين الاثنين. فتلك الخطابات أضاعت ونسفت جميع الأهداف السياسية كأهداف أولية للإمام. لأن هذه الخطب أعطت انطباعاً مغايراً بشكل كامل. والتنافي واضح بين أهداف هذه النصوص وأغراض وأهداف الشهادة السياسية التي ذكرها العلماء المعاصرون.

ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ج5، ص337. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص194. العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص97. ص312-313، لجنة الحديث في معهد الإمام الباقر، موسوعة كلمات الإمام الحسين، ص463، 508.

⁹² : الصدر، مجتهد، مقالة (سيبقي هذا الصوت خالداً) موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، دار الصدر - قم - إيران، ط الثانية، 1434 هـ. ق. ج20، ص559-561.

⁹³ : ينظر: الدينوري، ابن قتبية، الأخبار الطوال، دار إحياء الكتاب العربي، ط الأولى، 1960م، ص254. العقيلي الحلبي، عمر، بغية الطلب في تاريخ حلب، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1408ق، ج6، ص262، لجنة الحديث في معهد الإمام الباقر، موسوعة كلمات الإمام الحسين، ص463.



إشكالية عدم رجوع الامام بعد شهادة مسلم بن عقيل من الاشكاليات المعقدة في الفكر الامامي المعاصر في تعيين فلسفة حركة الامام وأهدافه، هي كيف يمكن الجمع بين تعليل محي الامام وفق مكاتبات اهل الكوفة، وبين عدم إقدام الامام على الرجوع بعد علمه بشهادة مسلم بن عقيل. وقبل لقاء جيش الحر بن يزيد. و الإشكالية هي أن الامام كان المفروض أن يرجع لأنه علم بفشل المشروع التغيير في الكوفة. مع ان مراجعة النصوص التاريخية كانت تعطي ان الامام لا زال متمسكاً بالمكاتبات ويحتج بها على القوم. ثم عرض فكرة الانصراف عليهم، كما تقدمت الإشارة لهذه النصوص. انتهت هذه إشكالية الى تغافل الفكر الامامي المعاصر وعدم إغارة الاهتمام لجميع النصوص التاريخية السابقة التي دلت على طلب الامام الانصراف، او تعليل قدومه بالمكاتبات. وحاولت تفسيرها بطريقة أنها مجرد إلقاء الحجة على الآخر⁽⁹⁴⁾، او اختبار لأصحابه وانصاره.⁽⁹⁵⁾ بدليل أن الامام لو كان يريد الانصراف لانصرف قبل وصول جيش الحر. فلماذا يطلب الانصراف مع انه كان في إمكانه تحقيقه قبل ذلك.⁽⁹⁶⁾ ومن ثم ضرورة استنتاج ان الامام استمر في حركته من اجل الشهادة والتضحية. هذه الإشكالية تعتبر واحدة من اهم الأدلة على رفض مقاربة التغيير السياسي، كما رفض العمل بظواهر النصوص التاريخية الكثيرة. هذه المنهجية في الاستدلال منهجية عقلية، ترجع للاستدلال غير المباشر، وهو أنه بما أن الإمام لم يرجع إذن يريد السير نحو الشهادة. وهي طريقة ظنية خاطئة، لان المسألة ليست ذات طرفين متناقضين او متلازمين. في هذه المنهجية تم إسقاط دلالة النصوص التاريخية السابقة؛ وهي خطب كثيرة صريحة، وهو إسقاط ليس نابعاً من وجود نصوص اقوى منها دلالة، وإنما يرجع إلى عامل نفسي استبعادي، من باب عدم تعقل كيف وثق الامام بهذه المكاتبات وقدم عليها، وهو يعلم بخيانتهم. و ثانياً الى تساؤل عن علة عدم رجوع الامام، وعدم المبادرة بالانصراف، قبل مقابلة جيش الحر و هو كان متمكناً منه. وهو احتكام الى الجهل بعدم العلم بالأسباب. وهو أمر غير منطقي، فأن عدم العلم بسبب ما، لا يقتضي اسقاط النصوص التاريخية المخالفة له. وإنما من الضروري أن نفهم سبب عدم الرجوع من طريق النصوص التاريخية نفسها. وفي حال عدم تمكننا من معرفة السبب من عدم رجوع الإمام، فالنصوص والخطب باقية على دلالتها وهي صريحة في شرح حقيقة النهضة الحسينية. الجهل بالأسباب لا يعني جواز تأويل كل تلك الخطب والاجوبة. ثم اختلقنا سبباً على خلافها. عند المراجعة للنصوص التاريخية التي نُقلت في اغلب المصادر التاريخية الأولية لواقعة كربلاء، سوف نجد جواباً واضحاً على تساؤل عدم رجوع الامام قبل لقاء جيش الحر وبعد لقاءه به، وهذا الموضوع قد أشرنا لبعض من الحديث فيه في دراستنا الثانية.⁽⁹⁷⁾ ومن هنا جوابنا هنا مكمل للحديث السابق. ينقل الطبري (224-310 ق) في تاريخه عن ابي مخنف(ت158 هـ ق) قصة لقاء الطرماح بن عدي مع الامام الحسين (ع) وقد عرض عليه ما شاهده من كثرة الجيوش في الكوفة، ثم عرض عليه الذهاب معه الى قومه، وقد وعده بالنصرة له من قومه. قال الطبري: " (قال أبو مخنف) حدثني جميل بن مرثد من بني معن عن الطرماح بن عدي أنه دنا من الحسين فقال له والله إنني لأنظر فما أرى معك أحدا ولو لم يقاتلك إلا هؤلاء الذين أراهم ملازميك لكان كفى بهم فقال له جزاك الله وقومك خيرا إنه قد كان بيننا وبين هؤلاء القوم قول لسنا نقدر معه على الانصراف ولا ندرى علام نتصرف بنا وبهم الأمور في عاقبه"⁽⁹⁸⁾

⁹⁴ : ينظر: الحكيم، محمد سعيد، فاجعة الطف، ص32-33. الحكيم، محمد باقر، ثورة الحسين، ص 30

⁹⁵ : ينظر: الفرحي، علي الحسيني، النهضة الحسينية/ دراسة وتحليل، ص346

⁹⁶ : ينظر: العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، مؤسسة النعمان، بيروت، لبنان، 1410 ق، ج3، ص 305-306.

⁹⁷ : الفرشي، باقر شريف، حياة الامام الحسين، ج2، ص 294-295.

⁹⁸ : الموسوي، إبراهيم جاسم، بحث (مقاربات في تفسير النهضة الحسينية). (مقاربة التغيير السياسي للسلطة وتأسيس الحكم

الصالح) عرض ونقد. نشرت في (مجلة العلوم التربوية والإنسانية) الامارات، العدد (40) أكتوبر - 2024.

⁹⁸ : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص307، الرازي، احمد بن محمد مسكويه، تجارب الأمم، دار سروش، طهران،

إيران، ط الثانية، 2001م، ج2، ص 66. ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص50. العسكري، مرتضى، معالم

المدرستين، ج3، ص74، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة شهادات المعصومين، انتشارات نور السجاد، قم،

إيران، ط الأولى، 1381 ش، ج2، ص150. لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص



جواب الامام في هذا النص التاريخي هو جواب عن التساؤل والاشكالية السابقة، وقد عبّر عنه الامام بقوله (قد كان بيننا وبين هؤلاء القوم قول لسنا نقدر معه على الانصراف). وهذا يفتح السؤال عن ماهية هذا القول الذي ذكره الامام، و عند المراجعة لرسائل الامام ومكاتباته مع اهل الكوفة، تتضح ماهية هذا القول. وهو ما ذكرته رسالته الى اهل الكوفة عندما أرسل لهم مسلم بن عقيل. قال الامام (ع): ((...وقد بعثت إليكم أخي وابن عمي وتقتي من أهل بيتي وأمرته أن يكتب إلي بحالكم وأمركم ورأيكم فإن كتب إلي أنه قد أجمع رأي ملنكم ونوحي الفضل والحجى منكم على مثل ما قدمت على به رسلكم وقرأت في كتبكم أقدم عليكم وشيكا إن شاء الله...))⁽⁹⁹⁾

القول في هذا النص عبارة عن الوعد الذي قطعه الامام على نفسه، وهو عند كتابة مسلم بن عقيل بصدق تلك المكاتبات السابقة التي أرسلت له، فأنا الامام وعدهم بالمجيء إليهم. (أقدم عليكم وشيكا). عندما نضيف الى هذين النصين، رسالة مسلم بن عقيل للامام الحسين، الدالة على صدق مكاتبات اهل الكوفة، وتطلب منه الإسراع. تتضح حقيقة كلمة الامام الحسين السابقة.

قال الطبري: " وقد كان مسلم ابن عقيل ... قدم كتابا إلى حسين ... : أما بعد فإن الرائد لا يكذب أهله وقد بايعني من أهل الكوفة ثمانية عشر ألفا فعجل الاقبال حين يأتيك كتابي فإن الناس كلهم معك ليس لهم في آل معاوية رأى ولا هوى والسلام."⁽¹⁰⁰⁾

من هنا نعرف أن الإمام وفق جوابه السابق، فأنا عدم رجوعه يرجع إلى الوعد الذي قطعه لأهل الكوفة على نفسه، وقد تحقق شرطه. لذلك الامام حقق الإجابة لهم. وهو جواب يحكي عن بُعد أخلاقي سياسي ديني مثالي جداً، من الصعب أن يفهمه الكثير، من اهل السياسة ممن لا يميز بين الصدق والكذب، او ممن يرى المراوغة والدجل السبيل الاوفق في الوصول الى الأهداف.

قال الامام الحسين: " ... إنه قد كان بيننا وبين هؤلاء القوم قول لسنا نقدر معه على الانصراف ولا ندري علام نتصرف بنا وبهم الأمور في عاقبه "⁽¹⁰¹⁾

ومن هنا عندما نراجع نصوص طلب الانصراف، كان الامام يعلقها على كراهة اهل الكوفة لقدمه. وسبب ذلك ان هذه الكراهية ورفضهم الذين كاتبوه لمجيئه. ينتهي معه الوفاء بالوعد. ومن هنا لما علم خيانتهم بعد لقاء جيش الحر، ورفضهم له، حاول الانصراف. قال الامام (ع): "... أيها الناس إذ كرهتموني فدعوني أنصرف عنكم إلى ماأمني من الأرض...))⁽¹⁰²⁾ كما تذكر النصوص التاريخية ارادته للانصراف بعد ذلك، ولكن مانعه الحر بن يزيد.

روي عن الإمام (ع) قال: " ... فلما دنوت، فعلمت غرور ما كتبوا به إلي أردت الانصراف إلى حيث منه أقبلت، فمنعني الحر بن يزيد... "⁽¹⁰³⁾.

99 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص261، المفيد، محمد، الارشاد، ج2، ص38، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الامم والملوك، ج5، ص327، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، لبنان، 1965م، ج4، ص20، العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص63. لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص377.

100 : الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج4، ص281. البلاذري، احمد بن يحيى، انساب الاشراف، ج3، ص167.
101 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص307، الرازي، احمد بن محمد مسكويه، تجارب الأمم، دار سروس، طهران، إيران، ط الثانية، 2001م، ج2، ص66. ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص50. العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص74، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة شهادات المعصومين، انتشارات نور السجاد، قم، إيران، ط الأولى، 1381 ش، ج2، ص150. لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص440.

102 : الطبري، محمد، تاريخ الطبري، ج4، ص323. البلاذري أحمد بن يحيى، انساب الاشراف، ج3، ص188، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الامم والملوك، ج5، ص337. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص194. العسكري، مرتضى، معالم المدرستين، ج3، ص97. ص312-313، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص508.

103 : ينظر: الدينوري، ابن قتيبة، الاخبار الطوال، دار احياء الكتاب العربي، ط الاولى، 1960م، ص254. العقيلي الحلي، عمر، بغية الطلب في تاريخ حلب، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1408ق، ج6، ص2626، لجنة الحديث في معهد الامام الباقر، موسوعة كلمات الامام الحسين، ص463.



النصوص التاريخية أن فُصلت وجردت من سياقها التاريخي تتحول الى نصوص مبعثرة، وبينها جملة من التناقضات، ولكن ان قرنت وفق سياقاتها، واعتمدت على المصادر الأولية فقط، فلا تناقض ولا تهافت بينها. أكثر القراءات الموجودة للنهضة الحسينية هي قراءات تعتمد اما على النصوص المتأخرة، او النصوص المنفردة التي وردت في كتاب الفتوح، او النصوص بشكل مجردة من السياقات التاريخية. ومن هنا أقول ان الباحث الذي يرجع لقراءة القضية الحسينية في كتاب تاريخ الطبري والإرشاد ومقتل ابي مخنف، وهي المصادر الأولية، سوف لا يقع في مشكلة تهافت النصوص. بل يجد نصوصها مفسرة لبعضها. تكلمة البحث في نقد الادلة الأخرى لمقاربة الشهادة السياسية، وبيان نتائجها وأثارها موضوع سوف نقف عنه في القسم الثالث من هذه المقاربة.

ومن هنا أقول أخيراً:

أفضل شارح للنهضة الحسينية ومبين لفلسفتها هي خطب الإمام الحسين التي ألقاها بعد لقائه بجيش الحرّ، ولقائه مع عمر بن سعد، وخطبته يوم عاشوراء؛ لأنّ الإمام الحسين نفسه شرح نهضته دون وسيط، وبين أهدافه لأعدائه، فلم يحتاج إلى شارح آخر ولا إلى مقدمات كلامية إضافية لتوضيح غايته. الحسين (عليه السلام) إنسان صادق، أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، لا يرى للحياة معنًى إذا كان الذلّ لباساً وغايتها، أبى النفس، رفض المشروع الأموي منذ بدايته، وأبى الرضوخ للبيعة والذلة في المدينة، فخاف على نفسه من بطشهم هناك، فانتقل إلى مكة، ثم جاءت مكاتبات أهل الكوفة إليه. لم يكن يريد أن يُقتل في مكة؛ لأنه أحسن أن المشروع الأموي لا يتجنب قتله ولو كان في مكة، فخرج منها حفاظاً على حرمتها ومكانتها. وقد خرج مسرعاً إلى الكوفة لأنه وعدهم، فأراد الوفاء لهم بوعده، ثم همّ بالرجوع بعد أن تخلى عنه من كاتبه من أهل الكوفة.

وقد طالب الناس بالثورة في خطباته بعد لقائه بجيش الحرّ، مذكراً لهم بواجبهم في القيام بالنهضة من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنهم إن قاموا بها فهو معهم بنفسه وعائلته وأهل بيته، وهو قائدهم، ولكّنه لم يجد إجابة منهم. فلم يتحرك حينئذٍ بعنوان الثائر عند عدم استجابتهم له، كما لم يكن طالب شهادة أو موت، بل كان يخاطبهم بالرجوع والانصراف، ويذكرهم بالمكاتبات وأنّ سبب مجيئه هو تلك المكاتبات. كما لم يكن رافضاً للبيعة إذا كانت صادرة عن اضطرار وتقية، فهو ابن الدين والشرعية وعالم بضوابطها. كان الحسين طالب حياة حرة وعزيرة.

واقعة كربلاء قبل شهادة مسلم كان لها هدف ديني وسياسي يحركها، وهو ما أفصح عنه الإمام في مكاتبات أهل الكوفة، من موضوع الإمامة، وهي قضية دينية حقة، والمطالبة بها رهينة تحقّق الشرائط الموضوعية. طلبها أهل الكوفة، فتمسك بها الإمام، وطلب منهم البيعة له. ولو اوقعة كربلاء بُعد أخلاقي تمثّل في صدق الحسين والوفاء بوعده وفق مكاتباته مع أهل الكوفة، وهذا ما تجلّى بعد مقتل مسلم بن عقيل. ولها بُعد أخلاقي إنساني تمثّل في موقف الكرامة والعزّة ورفض الإذلال، وذلك بعد لقائه بجيش الحرّ بن يزيد ومنعه من الانصراف، وإصرارهم على أخذه أسيراً إلى عبيد الله بن زياد، وكذلك بعد لقائه بجيش عمر بن سعد وما طلبوه منه من البيعة والخضوع. الحسين (عليه السلام) لم يكن ثائراً حين خرج من المدينة ولا من مكة، ولو كان ثائراً حين خروجه من المدينة لما صخّ احتجاجه عليهم بالمكاتبات، وإلا لقالوا له: "إنك كنت تريد الثورة، ولم تكن مكاتباتنا هي التي حرّكتك لذلك". وسياتي في مقالة مستقلة شرح هذه الرؤية ضمن دراسة تاريخية نقدية.

عالم السياسة اليوم، والحياة عموماً، ضاعت فيه المثل الأخلاقية، وأصبح صاحب المبدأ يعيش الغربة. فالصادق في الحياة البسيطة يوصف بالبساطة والسذاجة، فكيف بالأمور الخطيرة والمصيرية، فضلاً عن أن يعيش باحثاً عن المثل الأخلاقية العليا.

من الصعب أن يقتنع إنسان لا يرى قيمة للبعد الأخلاقي في حياته، بأنّ الحسين (عليه السلام) كان يرى قيمة ذاتية عالية للصدق وللوفاء بالوعد؛ إذ قد يتساءل: ما قيمة الصدق أو الوفاء بالوعد هنا؟! والحقيقة أنّ من لا يعرف قيمة المثل الأخلاقية لا يمكنه أن يعرف نفس الحسين الصادقة.



الاستنتاج

- 1: مقارنة الشهادة السياسية هي واحدة من أهم مقاربات فهم فلسفة واهداف الحركة الحسينية، تتقابل مع الرؤية التي تعتمد على ان الامام الحسين كان ثائراً او خارجاً من اجل تغيير نظام الحكم السياسي الاموي، أو تشكيل الحكم الإسلامي في الكوفة.
- 2: تقييد الشهادة بالسياسية هو تقييد احترازي، وذلك لوجود روى أخرى ترى ان الشهادة ليست سياسية، وانما تكليفية من الله، أو شهادة ذات هدف أخلاقي. أو منظور عرفاني يتجلى في إرادة لقاء الله والعزوف عن الدنيا.
- 3: اهداف الشهادة السياسية تعددت عند العلماء المعاصرين، ولكن يمكن ارجاعها الى ثلاثة، الأول منها: فضح بني امية وتزلزل حكمهم. والثاني: المطالبة بحق الامامة الإلهية المتمثلة بيوم الغدير، وهي مطالبة من طريق التضحية. والثالث: ايقاظ وعي الامة وفتح باب الشهادة لها وتعليمها كيفية المواجهة مع الظلم والانحراف.
- 4: المنهجية المعرفية التي اعتمدت عليها هذه المقاربة، هي منهجية عقلية ترى ان القراءة التاريخية غير وافية في بيان حقيقة النهضة الحسينية. كما ان الأحاديث لا تكشف عن البعد السياسي في الشهادة الحسينية.
- 5: كذلك اعتمدت هذه المقاربة جملة من القواعد الكلامية من علم الامام بالغيب والاعخبار الغيبي بالشهادة، واستمرار قضية الامامة. ومن هنا رأت ضرورة تفسير الشهادة الحسينية ضمن مقولة سياسية مستمرة وباقية.
- 6: الفرق في المنهجية العقلية، بين المنهج العقلي المستقل والمكمل، العقل المستقل مجاله لا يتعلق بالموضوعات المتغيرة، والتي تخضع لتعدد الاحتمالات، فلا يمكن له إدراك الأهداف في القضايا التاريخية أو الاجتماعية. والمنهج العقلي المكمل يتوقف انتاجه على ضرورة اعتمد المنهج التاريخي والحديثي وليس الخروج منهما.
- 7: من ادلة مقارنة الشهادة السياسية هي الأدلة التي يصطلح عليها بالأدلة غير المباشرة، بمعنى أنها تبطل الفكرة المعاكسة، فتثبت هي كنتيجة بديلة. وهذه الطريقة طبقتها على نقد هدف التغيير السياسي المباشر، فرفضت هذه الفكرة بحجة انها غير معقولة. وهو هدف خلاف الحكمة، فالقصد اليه قصد انتحاري لعدم إمكانه. ومن هذا الطريق رفضت القراءة التاريخية الحاكية عن ثقة الامام الحسين بمكاتبات اهل الكوفة وقصده تشكيل الحكم الإسلامي.
- 8: مما يؤخذ على مقارنة الشهادة السياسية انها تتخالف مع الكثير من النصوص التاريخية، كما ان فيها أخطاء منهجية بلحاظ المنهج العقلي. لان العقل لا يدرك استحالة وثوق الامام الحسين بمكاتبات اهل الكوفة. فهو هدف ممكن، فيكون القول بعدم المعقولية هو استبعاد نفسي وليس عقلي، كما ان بعض النصوص التاريخية تحكي عن أن شرائط التغيير كانت ممكنة وهذا هو ما اعتقد به علماء الشيعة المتقدمون وفق المرويات التاريخية.
- 9: من الموضوعات المشككة في القضية الحسينية، الجواب على سؤال لماذا لم يرجع الامام الحسين بعد شهادة مسلم بن عقيل. وهو موضوع قدمنا له إجابة وفق المنصوص التاريخي للإمام الحسين الدال والصريح على عدم إمكانه من الانصراف..
- 10: القضية الحسينية ليست مشروعاً استشهادياً، وانما كانت في بدايتها رفض للمشروع الاموي، ثم استجابة لطلب اهل الكوفة من اجل فكرة الامامة، ثم بعد مقتل مسلم بن عقيل، كان العامل الأخلاقي من الصدق والوفاء بالوعد هو الأساس، ثم إرادة الانصراف وترك القتال، ثم رفض الذلة والخنوع لفكرة عبيد الله بن زياد من الاستسلام والاذل، بعد ان رفضوا محاولات الانصراف وترك القتال.

المصادر

1. القرآن الكريم
2. أحمد بن أعثم الكوفي، الفتوح، دار الأضواء، الطبعة الأولى، 1411ق.
3. أحمد البلاذري، أنساب الأشراف، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
4. أحمد بن محمد مسكويه، تجارب الأمم، دار سروش، طهران، إيران، ط الثانية، 2001م.
5. احمد بن عبد الحليم ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، بيروت، لبنان.
6. أبي مخنف، لوط بن يحيى، وقعة الطف، تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي، المجمع العالمي لأهل البيت، دار التعارف، بيروت، لبنان، ط الثالثة، 2012م.
7. إبراهيم جاسم الموسوي، مقاربات في تفسير النهضة الحسينية، مجلة مراس المحكمة، جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق، المجلد الرابع، العدد السادس، 2024.



8. إبراهيم جاسم الموسوي، بحث: مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (مقاربة التغيير السياسي للسلطة وتأسيس الحكم الصالح) عرض ونقد، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، الإمارات، العدد (40)، أكتوبر 2024.
9. إبراهيم جاسم الموسوي، بحث: مقاربات في تفسير النهضة الحسينية (دراسة تاريخية نقدية لمقاربة الشهادة السياسية)، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، الإمارات، العدد (46)، يوليو 2025.
10. ابن إدريس الحلبي، مستطرفات السرائر، العتبة العلوية المقدسة، النجف، العراق، ط الأولى، 2008م.
11. ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، مؤسسة الحلبي، القاهرة، 1967م.
12. ابن كثير، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1988م.
13. ابن نما الحلبي، مثير الأحرار، ص14.
14. باقر شريف القرشي، حياة الإمام الحسين، مطبعة الآداب، النجف، العراق، 1974م.
15. تحسين آل شبيب، مرقد الإمام الحسين، دار الفقه، قم، إيران، ط الأولى، 1421ق.
16. جعفر ابن قولويه القمي، كامل الزيارات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1417ق.
17. جعفر السبحاني، الأئمة الاثني عشر، مكتبة أهل البيت.
18. جعفر السبحاني، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، مؤسسة الإمام الصادق، قم، الطبعة الأولى، 1421ق.
19. جعفر السبحاني، بحث في الملل والنحل، مؤسسة الإمام الصادق، قم، 1416ق.
20. سامي البدر، بحث في النهضة الحسينية، إعداد حسين البدر، مركز فجر عاشوراء الثقافي، النجف، العراق، ط الأولى، 2017م.
21. شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط التاسعة، 1993م.
22. عبد العظيم المهدي البحراني، من أخلاق الإمام الحسين (ع)، انتشارات الشريف الرضي، قم، إيران، الطبعة الأولى، 1421ق.
23. عبد الرزاق المقرم، مقتل الحسين عليه السلام، مؤسسة الخرسان للمطبوعات، بيروت - لبنان، 1426هـ.
24. عبد الرحمن بن أبي الحسن (ابن الجوزي) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412ق.
25. عز الدين أبي الحسن (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1965م.
26. علي الحسيني الفرحي، النهضة الحسينية/ دراسة وتحليل، مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت، قم، إيران، ط الأولى، 1427ق.
27. علي بن الحسن، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، لبنان، تحقيق علي شيري، 1415ق.
28. علي بن الحسين الأربلي، كشف الغمة في معرفة الأئمة، بني هاشمي، تبريز، 1381ق.
29. علي بن الحسين، الشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، دار الأضواء، 1409ق.
30. علي بن موسى ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف، دار الهدى، إيران، قم، 1417ق.
31. عمر العقيلي الحلبي، بغية الطلب في تاريخ حلب، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1408ق.
32. لجنة الحديث في معهد الإمام الباقر، موسوعة كلمات الإمام الحسين، دار المعروف، قم، إيران، ط الأولى، 1423ق.
33. لجنة الحديث في معهد الإمام الباقر، موسوعة شهادات المعصومين، انتشارات نور السجاد، قم، إيران، ط الأولى، 1381ش.
34. لطف الله الصافي الكلبايكاني، حسين شهيد آگاه و رهبر نجاتبخش اسلام، مؤسسة النشر والتبليغ، قم.
35. محمد ابن سعد البغدادي، ترجمة الإمام الحسين (من طبقات ابن سعد)، تهذيب وتحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي، الهدف للإعلام والنشر، ط الأولى.
36. محمد الري شهري، الصحيح من مقتل سيد الشهداء، دار الحديث، قم، 1390ش.
37. محمد السند، الحداثة، العولمة، الإرهاب في ميزان النهضة الحسينية، مكتبة فذك، 2006م.
38. محمد السند، الشعائر الدينية، تحقيق جعفر الحكيم، دار الغدير، ط الأولى، 2003م.
39. محمد اسفند ياري، عاشورا شناسي، قم، زيتون، 1388ش.
40. محمد باقر الصدر، مباحث الأصول (تقارير كاظم الحائري)، دار البشير، قم، الطبعة الرابعة، 1430ق.



41. محمد باقر الصدر، موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، دار الصدر - قم - إيران، ط الثانية، 1434هـ.ق.
42. محمد باقر الحكيم، ثورة الحسين، مطبعة ليلي، قم، 1425ق.
43. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1404ق.
44. محمد باقر المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، طهران، 1404ق.
45. محمد بن الحسن الطوسي، الأمالي، دار الثقافة، قم، 1414ق.
46. محمد بن الحسن الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، بيروت.
47. محمد بن الحسن الطوسي، تلخيص الشافي، محبين، قم، 1413ق.
48. محمد بن علي الصدوق، أمالي الصدوق، مؤسسة البعثة، قم، 1417ق.
49. محمد بن علي الصدوق، علل الشرائع، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف، 1966م.
50. محمد بن علي الصدوق، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية.
51. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
52. محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، 1363ش.
53. محمد حسن ترحيني العاملي، النهضة الحسينية، مصادر وأخبار، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2002م.
54. محمد حسين كاشف الغطاء، نبذة من السياسة الحسينية، تحقيق علي جلال الداؤوقي، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2007م.
55. محمد سعيد الحكيم، فاجعة الطف، دار الهلال، ط الرابعة، 2013م.
56. محمد سعيد الحكيم، من وحي الطف، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية، النجف، العراق، 2006م.
57. محمد مهدي شمس الدين، أنصار الحسين، الدار الإسلامية، 1981م.
58. محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف المسلح في الإسلام، بيروت، 2001م.
59. محمد المفيد، الإرشاد، مؤتمر الشيخ المفيد، قم، 1413ق.
60. محمد المفيد، المسائل العكبرية، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قم، 1413ق.
61. موفق بن أحمد الخوارزمي، مقتل الحسين.
62. نعمت الله صالح نجف آبادي، الشهيد الخالد، ترجمة سعد رستم، الانتشار العربي، بيروت، 2013م.
63. هاشم معروف الحسني، سيرة الأئمة الاثني عشر، دار التعارف، بيروت، 1986م.